جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

مطبوعة بيداغوجية

بعنوان:

البعد الديني في العلاقات الدولية

عنوان الماستر: العلاقات الدولية

السداسي الثالث

المادة: البعد الديني في العلاقات الدولية

إعداد:

- **د. بشير بودلال**

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

آيات قرآنية:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)

الآية 13 من سورة الحجرات

فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

الآية 30 من سورة الرّوم

صدق الله العظيم

المحتويات :

تمهيد

المحور الأول : المقاربة المفاهيمية للدين.

المحور الثاني : الدين و المفاهيم المتقاربة في العلاقات الدولية

المحور الثالث: حدود الدين في العلاقات الدولية

المحور الرابع : مظاهر ومؤشرات تصاعد البعد الديني في العلاقات الدولية.

المحور الخامس : الدين والسياسة الخارجية

المحور السادس : الدين وتحديات الدولة الوطنية في المنطقة العربية بين استخدام العامل الديني في التفكيك والتدخل الخارجي

المحور السابع : الدين وصراع الحضارات وحوار الحضارات

خلاصة عامة واستنتاجات

تمهيد

تزايد الاهتمام بالبعد الديني في العلاقات الدولية منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، وخاصة في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، إذ يعتبر الدين أحد أهم المتغيرات الرئيسة في المجتمعات البشرية، فهذا الأخير ليس عبارة عن أمور غير ملموسة وغير مادية وغيبيات وميتافيزيقا ومقدسات، بل يعتبر متغير حاسم لعب ولا يزال، عدة أدوار مهمة في محطات تاريخية فارقة وساهم في تشكيل اتجاهات فكرية وفلسفية وإيديولوجية مؤثرة ومستمرة .

من خلال هذه المطبوعة سنحلل البعد الديني من خلال محطات متنوعة نبدأ بمدخل مفاهيمي للدين والمفاهيم المتقاربة وذات الصلة بموضوع الدراسة، ومحاولة معرفة مكانة البعد الديني في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، وإيراد إطار تحليلي للعلاقات بين البعد الديني والسياسة الخارجية، دوليا وإقليميا في الشرق الأوسط والعالم العربي.

كما سيتم التطرق لواقع الدولة الوطنية في المنطقة العربية بين استخدام العامل الديني والتدخل الخارجي ، وكذلك الدين بين صراع الحضارات وحوار الحضارات.

لنختم بخلاصة عامة واستنتاجات ونقاط ختامية.

المحور الأول : المقاربة المفاهيمية للدين.

في البدء هناك اختلاف وتباين للأديان، إضافة إلى أن لكل دين فرقا ومذاهبا وملا ونحلا وطوائفا مختلفة، يُصعب مهمة الباحث في تعريف الدين وخاصة في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، إضافة إلى الإتجاهات الفكرية الغربية مبنية على مركزية متطرفة للفكر الغربي ذي الجذور المسيحية، أَضف إلى سيطرة المدارس الفكرية المعادية للدين على الفكر الغربي كالوضعية والعلمانية كما أن طبيعة الواقع الإسلامي والعربي تنظر إلى الدين نظرة تتميز بالقداسة، فالدين ولفترات زمنية طويلة يعد من القضايا والمواضيع المحظورة والمقدسة، ومن الصعوبة تناولها بالدراسة والتحليل من منظور سياسي وعلمي، وخاصة مع العلاقة الوطيدة للظاهرة الدينية بشرعية وقيم النظم السياسية السائدة في عموم الشرق الأوسط والعالم الإسلامي والعربي[1].

في هذه المحطة سنحاول إيراد مقاربة مفاهيمية للدين .

الدين في **اللغة** من الألفاظ التي تعددت مدلولاتها ومعانيها العامة والمتخصصة، ويقال دانه بدينه أي طاعه وذل له، فالدين يكون بمعنى الطاعة والعادة والقضاء والحساب والجزاء ، ويكون بمعنى العقيدة والشرع والملة ، ويعرف الدين بهذا المعنى على الشكل التالي : « وضع إلهي يدعو ذوي العقول بإختيارهم إلى ما فيه صلاحهم في الحال وفلاحهم في المستقبل »[2].

مفردة religio اللاتينية ، وهي تستخدم بالإنجليزية منذ القرن الثالث عشر، من الانغلو- فرنسية religiu وأصلها من اللغة اللاتينية، وهي متعلقة بتوقير و احترام الآلهة، وهناك عدة تفسيرات حول أصل المصطلح وهو ligare وتعني الإتصال لتصبح الكلمة معاودة الإتصال؟ أم من LEGO يقرأ وتعني في هذه الحالة إعادة القراءة ، أو ربما تعني التأمل، غير أن الإشتقاق يحمل دلالات لها علاقة بالشعائر والطقوس وتنظيم وتأطير الحياة الدينية[3].

---

[1] - للتفصيل والإطلاع على تاريخ الأديان أنظر : أديب صعب، الأديان الحية نشوؤها و تطورها (بيروت: دار النهار للنشر، ط.2 ، 1995).

[2] - أحمد البغدادي، تجديد الفكر الديني : دعوة لإستخدام العقل (دمشق، دار المدى للثقافة والنشر،1999) ، ص . 296 .

[3] - المرجع نفسه ، ص . 342 .

أما من الناحية **النظرية** فيمكن أن نستمد تعريف الدين من الدين نفسه ، ولكن من الناحية العملية لا شيء أصعب من ذلك، لأن الدين الذي سنستمد منه التعريف هو بعينه الذي يحتاج إلى تعريف، وأي محاولة في هذا الإتجاه تنتج رؤية لاهوتية موجهة سلفا بعيدة عن التجرد والرصانة العلمية، يعني سوف تسفر عن تعريف للدين مصدره التدين وليس الدين[1]. كذلك وبسبب الطبيعة الذاتية للمعرفة، فإن وجود ثلاث ديانات توحيدية هي اليهودية والمسيحية والإسلام، لا يفرز ثلاث تعريفات فقط، بل عددا من التعريفات يزيد على عدد المذاهب والفرق والجماعات والملل والنحل والطوائف[2] .

وتبدو محاولة تعريف الدين من خارجه أقل صعوبة ، حيث يتم التفاعل معه كظاهرة واقعية قابلة للتوصيف كما تقدمها الدراسات المعاصرة لعلم الاجتماع والإنثربولوجيا المعاصرة، غير أنها بدورها قاصرة بسبب اقتصارها على مظاهر البنية الخارجية التي يمكن وصفها وتعجز بسبب منهجها عن الدخول إلى قلب الظاهرة، حيث يكمن موضوعها الغيبي والروحي العصي على التوصيف، مما يعني أنها بدورها ستقدم تعريفا للتدين أكثر منه تعريفا للدين[3] .

في بعض اللغات تطلب استخدام لفظة الدين سياقا تاريخيا تميزت فيه ظاهرة الدين عن غيرها من الظواهر، ومن التعاريف الشاملة في المعاجم هو تعريف "صامويل جونسون" من عام 1755م إذ يقول: «إن الدين منظومة من الإيمان والعبادة أو العبادات»[4].

والملاحظ أنه برصد بسيط حول تعريفات الدين نجد العشرات من التعريفات اتجه المهتمون بدراسة الأديان إلى تصنيفها وتوظيفها حسب الحقول العلمية، وأبرز من تصدى لتعريف الدين هم علماء الأنتربولوجيا الثقافية وعلماء الإجتماع ، وعلى الرغم من كثافة التعاريف التى أتى بها علماء الإجتماع

---

[1] -عبد الجواد ياسين،الدين والتدين: التشريع والنص والإجتماع (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،ط.2، 2014)، ص . 05 .

[2] - المرجع نفسه.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - المرجع نفسه ، ص . 342 .

وعلماء الانتربولوجيا الثقافية والفلاسفة الغربيون، ومع تنوعها واختلافها فإنها في دراستها للأديان كانت تتخذ من المسيحية نموذجا للحديث سواء ما جاءت في صورة مدح للدين أو ذم وانتقاص من شأنه[1].

وفيما يلي نورد التعريفات التالية لمفهوم الدين حسب الباحثين:

يرى كليفورد جيوتس أن الدين هو: « نظام من الرموز يهدف إلى ايجاد حالة نفسية ودوافع قوية وشاملة ومستمرة في الإنسان من خلال تشكيل تصور عام عن نظام الكون، واحاطة هذا التصور بهالة من الحقائق حتى أن الحالة النفسية والدوافع في الإنسان تتماشى تماما مع هذه الحقائق»[2] .

كما تعرف دائرة المعارف البريطانية لسنة 1980م« الدين بأنه نظام أو مجموعة أنظمة تترابط فيما بينها حيث تضم العقائد، الأساطير، الطقوس، العواطف، والأعراف، وما شابه ذلك مع بعضها البعض»[3]

كما يعرف : مايكل كوربت (Michel corbett) أن الدين نظام متكامل من المعتقدات وأسلوب حياة و شعائر ومؤسسات يمكن للأفراد من خلالها اعطاء وايجاد معنى لحياتهم بالإعتماد على ما يعدونه مقدسا، ويمكن تصور هذا النظام على أنه متكون من أربعة أجزاء :

1 ـ معتقدات موجودة في كتبه المقدسة وقصصه ومذاهبه و ترانيمه .

2 ـ أسلوب الحياة الذي يهتم بتوضيح كيفية حياة الناس من الناحية الأخلاقية و المعنوية .

3 ـ التنظيم الإجتماعي هو أحد الجوانب المهمة في أي دين لأنه مثل الأسرة و العائلة تماما[4].

وعموما، فإن الدين لا يزال يشكل مصدر الأفكار والمعتقدات الأساسية لدى الإنسان، كان هذا الوضع في الماضي، وهو الأمر ذاته في عالم اليوم والغد ، وكل سعي بهدف الإقلال من شأنه وطرح

---

[1] - يونس قساس، " أثر البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية 2000 ـ2008" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسة والإعلام،2008) ، ص. 12 .

[2] - فرهارد ابراهيم ، الطائفية و السياسة في العالم العربي : نموذج الشيعة في العراق (القاهرة : مكتبة مدبولي، 1996) ، ص . 29 .

[3] - قساس ، مرجع سبق ذكره ، ص . 14 .

[4] - المرجع نفسه

وفي ظل الجدالات المحيطة بمفهوم الدين وتداخل المفاهيم وتبدلها وتطورها في السياق الحضاري والمجتمعي وتأثير كل منها على الآخر، وكثرة التعاريف، وبالنظر إلى المقدمات الأساسية السابقة والمنطلقات والتعريفات يمكن وضع تعريف اجرائي للدين في العلاقات الدولية وهو تعريف أورده الباحث عصام عبد الشافي المتخصص في الفلسفة السياسية والعلاقات الدولية وهو « الدين هو كل ما تعتنقه الفواعل التي تقوم عليها هذه العلاقات رسمية أو غير رسمية، وتؤمن به ، من مبادئ وأحكام ومعايير تضبط ممارستها فكرا وسلوكا، قولا وفعلا، وتحكم توجهاتها، سواء أكانت تلك المبادئ أو الأحكام أو المعايير مستمدة من رسالات سماوية، أو من رؤى فلسفية و ايديولوجية أو موروثات ثقافية أو تاريخية، أو اجتماعية أو توجهات شخصية»[1]، في حين يتمثل الديني في كيفية نقل وتحويل وترجمة هذه المعتنقات إلى الواقع العملي التطبيقي[2].

وإجمالا، فإن غالبية مؤرخي الأديان والمفكرين والعلماء على صعيد عالمي يتفقون على أهمية الدين في الحياة الإنسانية عموما، وفي المجال السياسي خصوصا، وأصبح من المتعذر دراسة الحياة البشرية بمختلف تمظهراتها دون الإهتمام بالدين والمذاهب في كل المناطق الجيوسياسية في العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي حيث يبرز الدين كأهم أبعاد التفاعلات والعلاقات، خصوصا أن الهويات المذهبية والطائفية في هذه المنطقة تتداخل مع الدين، خاصة في الفضاء الإسلامي المليء بالفرق والمذاهب المشحونة بالمذهبية والطائفية.

[1] - عصام عبد الشافي ، البعد الديني في العلاقات الدولية : الماهية والتأثير(الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية،2014)، ص ص . 25، 26 .

[2] - المرجع نفسه

المحور الثاني : الدين والمفاهيم المتقاربة في العلاقات الدولية

1 ـ الدين و الإيديولوجيا:

من الشائع في عالم اليوم تحويل الدين إلى ايديولوجيا و هذا الأمر كان رائجا كذلك في العالم القديم وفي الثقافات العالمية برمتها شرقية كانت أو غربية بحيث تحول الدين إلى أداة ومنطلق ومجال للتوظيف والإستعمال في الصراعات والحروب بين الأمم والممالك والدول والشعوب والأديان والمذاهب والفرق والطوائف والحضارات والجماعات ، وازداد هذا الأمر مع تقارب الدين والإيديولوجيا بشكل غير مسبوق في تاريخ الحضارة الإنسانية [1].

تتعدد الرؤى والتصورات بشأن مفهوم الايديولوجيا و يتم استخدام مصطلح الايديولوجيا بدلالات متعددة منها كمرادف لعلم الأراء ، وخاصة في المدرسة الفلسفية الفرنسية كما يظهر ذلك بوضوح في كتابات الفيلسوف الفرنسي دوتراسي [2].

ومن تعاريف الإيديولوجيا أنها هي:‹‹ مجموعة القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها طرف ما » وأن ايديولوجية عصر من العصور هي الأفق الذهني الذي يحدد فكر انسان ذلك العصر[3] .

ويعرفها باشلر(J.bachelor) على أنها :‹‹ جملة التمثيلات المصاحبة للعمل السياسي في مجتمع معين و الهادفة إلى الإستيلاء على السلطة أو الحفاظ عليها... وهي بذلك تزود المجتمع و الأفراد بهويتهم المميزة » [4].

في حين يعرفها آرون (R . Aroun) : ‹‹ أنها منظومة لتفسير العالم الإجتماعي تنطوي على نظام من القيم المقبولة، وتقترح اصلاحات ينبغي انجازها وانقلابا يخشاه الناس أو يأملونه»[5] .

---

[1] - قساس ، مرجع سبق ذكره ، ص . 15 .

[2] - المرجع نفسه .

[3] - عبد الشافي ، مرجع سبق ذكره، ص.16 .

[4] - محمد الرحموني، الدين والايديولوجيا: جدلية الديني والسياسي في الإسلام وفي الماركسية (بيروت : دار الطليعة، 2006)، ص ص . 12 - 13 .

[5] - المرجع نفسه .

إجمالا ،يمكن عرض تعريف للإيديولوجيا على أنها هي:« مجموعة من الأفكار المتجانسة بدرجة أو بأخرى، والتي تمثل المحرك الأساسي لحركة سياسية منظمة، سواء أكانت تهدف المحافظة على نظام القوى السائد، أو تعديله، أو الإطاحة به »، فالإيديولوجيا تقدم تصورا للنظام السائد في صورة رؤية للعالم، وتقدم كذلك نموذجا للمستقبل المنشود، أو المجتمع الأفضل المرجو، وتعطي تصور لكيفية التعبير فيه [1].

وعموما فإن الغالبية من الباحثين يرون أن الدين ليس ايديولوجيا و في عصر ازدهار الإيديولوجيات الكبرى وإعلانها حروبا وجودية شرسة على الأديان كما فعلت الإيديولوجية الشيوعية في الإتحاد السوفياتي المنهار والصين وغيرها من الدول التي تبنت الشيوعية، بقي الدين صامدا وقويا وفعالا ومؤثرا وهو ما يوضح و يدل أن الدين يتسم بقوة أكبر من الإيديولوجيا بسبب البعد العقائدي للدين والذي يساعد المؤمنين به على الصمود والمقاومة في ظروف صعبة ومعقدة [2] .

فالعلاقة بين الإيديولوجية والدين بالمحصلة كانت تصادمية طوال فترة الحرب الباردة وخاصة بين الإيديولوجية الشيوعية ومختلف الأديان، خاصة الأديان السماوية الكبرى كالإسلام والمسيحية، وهذا انعكس سلبا على موقع الدين بين الإتجاهات الشيوعية الفكرية، وعلى دراسة الدين في العلاقات الدولية طوال فترة الصراع الإيديولوجي بين القطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والقطب الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي المنهار[3].

وعلى صعيد أخر، هناك بعد ومحدد أساسي من أبعاد الدين وهو البعد الإيديولوجي، والذي يبحث أثر العامل الديني كعامل رئيسي في قضية بناء الأمة والمحافظة على الإستقرار، وأداء عدة وظائف كتعزيز دور الدين كمصدر للشرعية،وجعل الدين يلعب دورا مؤثرا في تشكيل سلوك المنتمين إليه، وهذا الدور المؤثر للدين يجعل منه عنصرا محوريا وأساسيا في إحداث أي تغيير سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو على مستوى المجتمع أو الدولة .

---

[1] - المرجع نفسه .

[2] - عبد الشافي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 18، 19 .

[3] - لمزيد من التفاصيل حول الدين والتدين أنظر : عصمت حمدان أبو سليم، حول التعايش الديني ودور الدين في تعزيز السلم و بناء الأمم (الخرطوم : مركز التنوير المعرفي) ، ص ص.51 ، 52.

2 ـ الدين و الأخلاق :

إن ارتباط الدين بالأخلاق قوي جدا، حيث أننا نجد أنظمة خلقية فلسفية، لا ترتكز على أساس ديني، لكن ليس هناك أي دين من دون أخلاق، و إذا وضعنا العقائد الدينية المتعلقة بخلق العالم والكون ومصيره جانبا، فالباقي من الدين، وهو الجزءالأكبر والأهم هو من الأخلاق، وإذا كان هدف الأخلاق غير الدينية تحقيق ازدهار المجتمعات، فهدف الأخلاق الدينية تحقيق نقاء النفس الذي تعتبره الأديان أساس كل رقي إجتماعي [1].

والملاحظ في الكثير من الأحيان حدوث تداخل ونفاذية بين لفظ الدين والأخلاق، لكن بالتدقيق يمكن ملاحظة فوارق، فالأخلاق بإعتبارها: «قواعد وممارسات تنظم سلوك الأفراد تجاه بعضهم البعض وتجاه الجماعة التي يشكلونها ».

من جانب آخر، ثبت تاريخيا أن كل من الدين والأخلاق لا يسيران على نفس النمط والوتيرة ، إذ ثبت تاريخيا وجود أنظمة أخلاقية واسعة الإنتشار لا تهتم بواجب الآلهة، ولا ترى فيها مصدرا للشرائع وثبت تاريخيا وجود أديان لا تهتم بالأخلاق [2].

3 ـ الدين و الثقافة :

إن الدين في جانب منه أهم مكونات الثقافة، وأكثر مكونات الثقافة تأثيرا واستمرارا واستقرارا ، وفي جانب مهم آخر يكون الدين مصدر هذه الثقافة، والدين الإسلامي الحنيف هو النموذج الأبرز في هذا المجال فلقد كان مصدرا لثقافة وحضارة عربية إسلامية عظيمة ترسخت أركانها استنادا لما جاء به الدين الإسلامي من مفاهيم جديدة وقيم سمحة وشرائع للبشر و أطروحات دينية ودنيوية [3]

يوجد ارتباط وثيق بين الثقافة والدين ، وحضور البعد الثقافي في الخبرة الدينية ظاهرة موضوعية،ولذلك فإن توسيع دائرة التعامل بين الدين والثقافة هي مسألة يمليها الواقع الموضوعي، وفي هذا السياق يرى ت.س.إليوت «أن الدين والثقافة وجهان لشيء واحد، وهما شيئان مختلفان، ولا يوجد دين

---

[1] - أديب صعب،المقدمة في فلسفة الدين(بيروت : دار النهار للنشر،1994)، ص ص. 26،27 .

[2] - قساس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 18، 19 .

[3] - المرجع نفسه ، ص . 22 .

يمكن فهمه فهما كاملا من خارجه ، فلا أظن أن ثقافة أوربا يمكن أن تبقى حية إذا اختفى الإيمان المسيحي، وإذا ذهبت المسيحية فستذهب كل ثقافاتنا» [1].

ويجب التذكير أنه في دراسات العلاقات الدولية برز اهتمام كبير بالبعد الثقافي، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبروز العولمة والتي هي ليست فقط سوق عالمي للسلع والخدمات المادية وإنما تخلق مجالا ثقافيا عابرا للقوميات والدول، يحيث تساهم العولمة في تآكل الإختلافات الثقافية الموجودة على المستوى الوطني [2].

لقد صاغ وأسس وقدم المفكر الأمريكي صمويل هنتغتون نموذجا رائدا لتفسير العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تمثل فيه الثقافة الإطار الكلي المحدد للعلاقات الدولية، ويرى هذا النموذج أن المصدر الأساسي للنزاعات والصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكون ايديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، وأن الإنقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، وأن لب الثقافة يتضمن اللغة والدين والقيم والتقاليد والعادات، وأهم ما تتضمن الثقافة هو الدين، وأن صدام الحضارات يحل محل الحرب الباردة كظاهرة مركزية للسياسة العالمية [3].

وفي هذا السياق يلاحظ حدوث تداخل وإلتباس بين الدين ومفاهيم عديدة أصبحت رائجة في الأدبيات الفكرية والسياسية والإعلامية الدولية كالإيديولوجيا والأخلاق والثقافة .

الدين والدولة:

هناك جدل قديم ومتجدد يتعلق بعلاقة الدين والدولة، حيث أنه لما كان الدين مفهوما عقديا وتشريعيا يحكم العلاقة بين الله والانسان من جهة، وبين الانسان والاانسان من جهة أخرى،فانه يترتب عن هذا التعريف ان الدين هو أحد أهم وأقوى المؤثرات في حياة الانسان والمجتمع، فهو ينظم حياة الانسان ويؤطر اهتماماته النظرية والعملية وسلوكه تجاه الآخر، إذ أنه يعمل على تشكيل علاقات الأفراد والجماعات ، وفقا لهذا التعريف فإن الدين في كل مكان مهما كان نوعه (اسلاميا او مسيحيا. بوذيا...) أمر مسلم به،

---

[1] - عبد الشافي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 20 .

[2] - المرجع نفسه ، ص ص . 21 ، 22 .

[3] - المرجع نفسه ، ص . 22 .

ولا تستغني جميع المجتمعات عنه ولا تقوم من دونه، نسبة للوظائف العديدة التي يلعبها عامة وفي المجال السياسي بصفة خاصة.

وبناءا على هذا التعريف تهتم هذه الجزئية بالتركيز على بعد محدد من أبعاد الدين ألا وهو البعد الايديولوجي، والذي يبحث أثر العامل الديني كعامل رئيسي في قضية بناء الأمة والمحافظة على الاستقرار نظرا لوظائفه المتعددة التي يمكن اجمالها فيما يلي بإيجاز:

- الدين كمصدر للشرعية، إذ يشكل العامل الديني مصدرا لشرعية النظام لأنه حينما تتعمق وتتأصل القيم والرموز الدينية في المجتمع، تزداد فرصة النظام الحاكم في الاعتماد على تلك القيم للمحافظة على شرعيته واستمراره، وذلك من خلال ما يقوم به من عملية تعبئة وتاطير لهذا التدين ، لذا يتداخل العامل الديني في احدى القضايا السياسية الهامة،وهي قضية الشرعية، بحيث يعتبر الدين مصدر شرعية العديد من الأنظمة السياسية في العالم عامة، والعالم الثالث والمنطقة العربية خاصة.
- يلعب الدين (اسلاميا أو مسيحيا او يهوديا او بوذيا) دورا مؤثرا يتدخل في تشكيل سلوك المنتمين إليه، وهذا الدور المؤثر للدين يجعل منه عنصرا أساسيا في احداث أي تغيير سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو على مستوى المجتمع او الدولة ، ولا يستثني من ذلك الدين الاسلامي، بل إن من أهم مظاهره هو تدخله في تشكيل الهوية إذ يعتبر رمزا للهوية الحضارية والثقافية لتلك المجتمعات، بحيث أن الدين يعتبر محرك أساسي للعديد من التغيرات والتحولات في الماضي والحاضر والمستقبل.
- للدين دور جوهري في الحياة الإنسانية، إذ يمارس تأثيرا فعالا من خلال تدخله في قضية الاستقرار السياسي، مما يعني أن هناك علاقة إرتباطية تفاعلية بين الدين من جهة، وبين ظاهرة عدم الاستقرار من جهة أخرى، نموذج السودان مع نظام الإنقاذ، أو بين الدين وبين ظاهرة الاستقرار السياسي (نموذج ماليزيا والمغرب)، وغيرها من الدول والكيانات السياسية.
- يتدخل العامل الديني في صياغة قضية التكامل القومي بما يشمله من التصور اتجاه قضايا الاثبات والاقليات بصورة مباشرة، وتأثيره بصورة مباشرة، وتأثيره بصورة غير مباشرة على قضايا الشرعية والمشاركة على اعتبار أن أزمة التكامل القومي تاتي محصلة لهذه الازمات، حيث أن أخطاء الممارسة وسوء التطبيق واخطاء أخرى تتعلق بالنظم هي تفقد العامل فاعليته،

فعامل الدين لا يعمل بمعزل عن العوامل الاخرى ذات التأثير والفاعلية في هذا المجال، كما تقل فاعليته إذا توفرت شروط الحياة الحياة الكريمة(استقرار الاحوال الاقتصادية والامنية) واذا لم يوظف ويستغل في النزاعات والتحيزات المصلحية، حيث أن الدين يتكامل تأثيره مع الأبعاد المصلحية والإقتصادية والإستراتيجية وغيرها.

ونظرا لهذا الأثر المهم الذي يمكن أن يحدثه الدين في القضايا السياسية العامة وفي احداث التكامل القومي بصفة خاصة، ولتدخله في قضايا الدولة، فان الرؤى تختلف حول تلك القضية الهامة (علاقة الدين والدولة) ولكن مهما تعددت المجتمعات لا تخرج تلك العلاقة عن الأشكال الثلاثة الآتية:

- الدولة الدينية (اندماج بين الدين والدولة)
- الدولة اللادينية (فصل الدين عن الدولة او الدولة العلمانية)
- الدولة المدنية (علاقة مشاركة متبادلة بين الدين و الدولة)[1]

الدولة الدينية أو الثيوقراطية:

إن محاولة إقامة دولة على أسس دينية شان قديم في الكثير من المجتمعات، وأن تمثلت السلطة الدينية في رئيس القبيلة، وما زال هذا الشكل قائما في بعض الدول الافريقية خاصة في أقاليمها البعيدة عن سيطرة المركز أو العاصمة، وهذه المجتمعات لاحقا، حين برزت تيارات على الساحة الدولية تنادي بضرورة إقامة الدولة على أصول دينية على اعتبار أن القانون الديني يعلو فوق الحاكم والمحكوم فهو يضع شروطا لصلاحية الحاكم وقيودا على مزاولة سلطاته السياسية وغيرها.

السلطة الدينية هي إنعكاس للسلطة المدنية والعكس صحيح، وإن هناك تزاوجا بين السلطتين الدينيةوالمدنية، فالسلطة الدينية هي سلطة مدنية تختفي منها الاجراءات الشكلية.

وبناءا عليه فإن الدولة الدينية تشير الى نوع من العلاقة الاندماجية بين الدين والدولة ، وتكون السلطة فيها واحدة لا تتجزأ، بمعنى أن تنوع السلطات وتجزئتها يكون حيث الآداء، الا أنها تتجمع في النهاية في نقطة واحدة وهي سلطة الإمام او الخليفة أو أمير المؤمنين وغيرها من التسميات الكهنوتية.

---

[1] - للمزيد من التفاصيل حول علاقة الدين بالدولة ، انظر : رحاب عبد الرحمان " تحليل الخطاب السياسي للحركتين الاسلاميتين في السودان وتركيا 1989-2009 ، مداخلة منشورة في كتاب جماعي لمؤتمر الثقافة ودراسات الشرق الاوسط، للمؤتمر العربي التركي الاول للعلوم الاجتماعية، فيفري 2012، انقرة تركيا ، ص. 54-57

وداخل اطار العلاقة التي تنسجم فيها الدولة مع الدين، بل وأحيانا تتطابق، لا يوجد اتفاق بين دعاة هذا الاتجاه على رؤية واضحة تؤطر لهذه العلاقة، بل هناك تيارات مختلفة خاصة فيما يتعلق بعلاقة الدين الاسلامي بالدولة، فهناك تيار يتعامل مع هذه القضية من خلال نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة والتراث، وهناك تيارات تدعو للوسطية والإعتدال، ولكن أيضا هناك تيارات تدعو للاجتهاد والتجديد لمواجهة قضايا الدولة المتجددة والمعاصرة، وأخيرا هناك تيار يتصف بالتشدد ويتمسك بالعنف لأنه لا يعترف بمن يخالفه في الدين والرأي، وتسبب التيار الأخير في مآسي وآلام لا توصف في العديد من الشعوب ماضيا وحاضرا.[1]

الدولة اللادينية العلمانية:

يشير مصطلح العلمانية الى رؤى شاملة للكون، وهي تعني العقيدية التي تذهب الى أن الأخلاق لا بد أن تكون لصالح البشر في الحياة الدنيا واستبعاد كل العبادات والاقوال المستمدة من الايمان بالله أو الحياة الأخرى، وهناك جدالات كبرى حول الدولة العلمانية وتفسيراتها وسياقاتها التاريخية والمكانية في العالم االسلامي والمنطقة العربية.

الدولة المدنية:

علاقة المشاركة المتبادلة بين الدولة والدين وهو ما يسمى بالدولة المدنية، وهي تعبر عن نموذج لا تؤثر فيه نوعية الديانة على العلاقات بين المواطنين أو قد يكون غالب السكان مسلمين أو مسيحيين (أو من أصحاب الديانات السماوية)، والجدير بالذكر أن هذا الشكل يوجد في العديد من دول العالم،وخاصة في الدول المتقدمة والعريقة ديمقراطيا في أوروبا وأمريكا الشمالية.

ولعل أبرز سمات تلك العلاقة هي:

- التوجهات العامة والسياسات التي تتبعها الدولة في المجالات المختلفة (كالتعليم ، السياسة والاقتصاد ... إلخ) يراعى فيها حقوق معتنقي الديانات الاخرى، أو ما يصطلح عليه بالمواطنة .
- ينص الدستور الدائم للدولة على أن الدين الرسمي للدولة هو دين الأغلبية منها، مع التأكيد على إحترام خصوصية الديانات الاخرى التي يؤمن باقي شعوبها وجماعاتها، (حرية المعتقد).

[1] - المرجع نفسه ، ص ص .54-57

- ينص دستور الدولة بتطبيق تشريعات خاصة في مسائل معينة مثل الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث... الخ لأصحاب الديانات الاخرى، وهذا شائع حاليا.
- إشراف الدولة على القطاع الديني من خلال إنتشار مؤسسات حكومية مسؤولة عن ذلك، مثلما هو الأمر مثلا في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في فرنسا ، والمؤسسة الدينية الرسمية في تركيا، وفي غيرها من الدول المتبنية للعلمانية في العالم .
- وفي معظم المجتمعات العربية والاسلامية، يلاحظ أن الدين يلعب دورا كبيرا على إعتبار أنه رمزا للهوية الحضارية والثقافية ، وعلى أساس تأثيره على الحياة الاجتماعية والسياسية. [1]

[1] -المرجع نفسه، ص ص . 54-57

المحور الثالث: موقع مكانة الدين في مجال العلاقات الدولية

أصبحت العلاقة بين الدين والحياة العامة أحد أهم القضايا الدولية في حقل العلاقات الدولية ، خاصة مع ما يشهده العالم من تحولات متسارعة ، فقد ، حيث أصبحت معظم النزاعات والحروب في السنوات الأخيرة تتميز بشغل الدين موقعا محوريا فيها .

موقع الدين في العلاقات الدولية

يشهد العالم تحولات هائلة ومتسارعة تشير اتجاهاتها نحو ترسيخ الأبعاد الدينية والثقافية والحضارية في مختلف مناحي الحياة الدولية، حيث أفرزت هذه التحولات الدولية العديد من التداعيات والنتائج لعل أهمها هو انقسام المجتمعات إلى هويات دينية ومذهبية وطائفية وقومية ولغوية وعرقية وهذا بدوره أدى إلى تعزيز دور الدين في العلاقات الدولية [1].

بالرغم من أن الدين يعتبر عامل أساسي و حاسم في توجيه المسارات المصيرية الراهنة للعلاقات الدولية وللسياسة العالمية، إلا أن الدين ظل غائبا بشكل كلي في أدبيات العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلاقات الدولية بشكل خاص سواء في الدراسات الأوروبية أو الأمريكية [2]، وكذلك الدراسات الشرقية والعربية.

لقد أظهر احصاء شمل أكبر أربع مجلات للعلاقات الدولية أن 06 مقالات فقط من ضمن 1600 مقالا بين 1980 م ـ 1999 م تشير إلى أهمية الدين في العلاقات الدولية [3].

كما أن معظم الدراسات الأكاديمية التي تعرضت إلى الدين كانت تشير إليه كوصفه عامل مهم في دراسة العلاقات الدولية [4].

ومن الدراسات القليلة التي تعرضت إلى الدين نذكر منها دراسة مودلسكي (Modelski) حول السياسة الخارجية و النظام الدولي في العالم الهندي القديم ، و دراسة دافيد أبتر (David-opter) التي

---

[1] - عبد الشافي_، ص ص . 07 - 08 .

[2] - قساس ، مرجع سبق ذكره ، ص . 25 .

[3] - المرجع نفسه .

[4] - المرجع نفسه .

عنوانها سياسات التحديث(Politics of modernisation) حيث ركز فيها على دور الدين في صياغة القيم السياسية و فرق ما بين الدين السياسي و الدين الكنسي .

كما يمكن ذكر دراسة دونالد آي سميث (Donald.E.Smith) التي حملت عنوان " الدين والحداثة السياسية " (religion of modernity) حيث سلط الباحث الضوء على دور الدين في عملية التحديث السياسي داخل المجتمعات غير الغربية التي تنتشر فيه ثقافة الأديان الأساسية كالإسلام و المسيحية والهندوسية والبوذية [1] .

إن الدين كما أسلفنا لم يؤد أدوار لا فتة في التوجهات التي سادت دراسة العلاقات الدولية في الفترة منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى تسعينيات القرن العشرين، حيث يرجع سبب هذا الغياب إلى عوامل متعددة تاريخية وعملية ومعرفية .

لقد شهدت فترات طويلة من التاريخ الغربي وخصوصا الأوروبي انحسارا في الفكر الديني، حيث شهدت أوروبا في أواخر القرن الخامس عشر و بداية القرن السادس عشر بوادر مناهضة الفكر الديني ورجال الدين وبروز النزعة الإنسانية وتمجيد العقل، و قيام ثورة علمية وسياسية واجتماعية وفكرية أدت إلى قلب مفهوم المفكرين عن مفهوم الدين بشكل راديكالي في عصر التنوير [2].

كما أن رواج النزعة الوضعية كنزعة منهجية سارت إلى جانب حركة التنوير أدت إلى اعتبار المعرفة الدينية قد تجاوزها الزمن، وخاصة مع التأثير البالغ لما عرف بحلقة فيينا الذين أكدوا على استبعاد الدين بإعتباره ليس علما إذ كان شعارهم: ‹‹ إن ما لا يمكن تجربته يجب اسكاته » [3] .

كما شكل ظهور المدرسة السلوكية في الخمسينات واعتمادها على المناهج الكمية والإحصائية وبالتالي استبعاد الظواهر غير القابلة للقياس مثل الدين أدى إلى تهميش الدين في الدراسة و البحث.

ومع سيادة النزعة المادية المعادية للدين وفي واقع تاريخي تميز بأحداث أدت إلى تهميش دور الدين في السياسة العالمية وخاصة معاهدة ويستفاليا التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا وكذلك هزيمة الدولة العثمانية أمام أصوار فيينا عام 1683م،حيث اعتبر هذا الحدث نهاية للتهديد الإسلامي للغرب المسيحي

---

[1] - المرجع نفسه ، ص ص . 25 ، 26 .

[2] - المرجع نفسه ، ص . 35 .

[3] - المرجع نفسه .

كما أنه يمكن إضافة عوامل أخرى أدت إلى تجاهل وتهميش الدين في العلاقات الدولية وخاصة ذكر أن مجال تطور الدراسات الدولية، كانت غربية وأمريكية أساسا حيث سيطرة مفاهيم الحداثة والتنوير والثورة الصناعية حيث أدت إلى البحث عن مزيد من الوسائل القانونية والعلمية والمنطقية لتفسير العلاقات الدولية، بحيث سيطر المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية [1] .

كما ينبغي الإشارة أن تحليل البعد الديني في مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية ارتبط بدراسة وتحليل القيم، حيث ظهرت مدرستان في الأدبيات الغربية:

الأولى : ترفض التمسك بالقيم في عالم السياسة الدولية الذي لا يعرف إلا المصلحة والقوة، وهي الفكرة التي دافع عنها رواد الواقعية التقليدية وعلى رأسهم مورغانتو الذي يرفض الإطلاقية الأخلاقية والنزعة العاطفية في السياسة الدولية، ويؤكد على فكرة توازن القوى لتحقيق النظام والإستقرار للجميع.

الثانية : وينتمي إلى هذه المدرسة العديد من الباحثين الغربيين الذين يولون أهمية لدور القيم في العلاقات الدولية، وخاصة ستانلي هوفمان الذي يرى أن مسألة القيم في السلوك الخارجي تكمن أهميتها في حجم الواجبات والحقوق والمسؤولية التي تقع على الفرد، ويرى أن هناك هرما من القيم قاعدته قيم الفرد، ثم قيم الجماعة، ثم قيم صانع القرار الذي يحتل قمة الهرم، ويؤكد على أن إشكالية نسبية القيم تبقى مطروحة في العلاقات الدولية .

ومع ملاحظة اعتراف رواد هذا المدرسة بصعوبة تبني تعريف مشترك لما هو أخلاقي في السياسة الدولية، أو وجود حد أدنى من الإتفاق حول ماهية القيم التي يمكن أن تحكم العلاقات الدولية حيث لا توجد مبادىء مجردة و عالمية تحكم السياسة الدولية بشكل شامل و جامع [2] .

ومن ناحية أخرى، فإن تهميش وإقصاء الدين في العلاقات الدولية لفترات طويلة لا يعني تجاهل تأثير المعتقدات الدينية التي يؤمن بها العديد من الباحثين ورواد المدارس الفكرية المختلفة والمتنوعة،بحيث أن مقولاتهم العلمية والمعرفية وما يضعونه من مداخل واقترابات تحليلية في مختلف جوانب المعرفة البشرية ، ومنها علم العلاقات الدولية ، انما تجدها متأثرة بدرجات متفاوتة بمعتقداتهم

---

[1] - المرجع نفسه ، ص . 36 .

[2] - نسيم بلهول ، في العمق الصهيوني للقوة الإيرانية : سراب القوة (الجزائر : ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2004) ، ص ص . 09 - 11.

الدينية والقيمية وتحليلاتهم ومواقفهم وتصوراتهم، والمعتقدات الدينية والقيمية، كانت وراء أهم الأحداث والتحولات السياسية والتاريخية كالفتح الإسلامي والحروب الصليبية والحروب الأوروبية في القرون الوسطى[1] ،كما أن هناك من يعتبر الظاهرة الإستعمارية الأوروبية كانت بدوافع دينية مسيحية أساسا.

الخلاصة في المكون التاريخي للدين ودوره في العلاقات الدولية، هو أن الإتجاه الغالب على المجتمع الدولي والسياسة العالمية هو التأكيد على فصل الدين عن العلاقات الدولية خاصة في مرحلة الدولة القومية وما تلاها من تطورات في القرن العشرين خصوصا مع هيمنة مدارس فكرية أساسية كالواقعية والليبرالية والماركسية والسلوكية ونظرية النظام العالمي ونظرية التبعية والنظرية النقدية ونظرية ما بعد الحداثة والنظرية النسوية والنظرية البنائية وغيرها من المقولات والمدارس الفكرية، التي أثرت على حركة الدول في ادارتها للعلاقات الدولية، وفي نفس الوقت مثلت الإطار الفكري والخلفية الفكرية المنظمة لحركة العلاقات فيما بين تلك الدول [2] .

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تصاعد الإهتمام بالبعد الديني في العلاقات الدولية،بحيث أنه مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أصبح واضحا تماما أن الدين وتأثيراته تحول إلى أهم قضايا العلاقات الدولية، مع الإشارة أن العودة التأثيرية للدين برزت منذ الثورة الإسلامية في إيران والحرب الأهلية الأفغانية بين الإسلاميين والشيوعيين المدعومين من الإتحاد السوفياتي المنهار في 1978م وحرب الخليج الثانية 1990-1991م، والتي إعتبرها الكثير من المتابعين والمفكرين شكلا جديدا ومعاصرا من الحروب الصليبية [3].

إن مراجعة حالة علم العلاقات الدولية ، منذ نهاية الحرب الباردة قد اقترنت بأبعاد معرفية ومنهجية ونظرية ، متنوعة أبرزت جميعها تجدد الإهتمام بالأبعاد القيمية والمعيارية عموما، وصعود دور الدين في دراسة العلاقات الدولية خصوصا [4].

---

[1] - المرجع نفسه ، ص . 12 .

[2] - صدفة محمد محمود ، " التطور التاريخي لوجود الدين في العلاقات الدولية " ، موقع أكاديميا ، تم الإطلاع في 06 ماي 2016 في :

www.academia.edu/4097083/التطور_التاريخي_لدور_الدين_في_ا...

[3] - المرجع نفسه .

[4] - عبد الشافي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 36 .

إن العوامل والإعتبارات التي دفعت بإتجاه تنامي الإهتمام بالبعد الديني في العلاقات الدولية،راجع بالأساس إلى تأثير مراجعة تيارات الحداثة، و بروز عملية إعادة تقييم لدور الدين في المجتمعات،وأدى هذا لتعميق دور الدين في المجتمعات، وبالتالي احياء دوره في العلاقات الدولية، وكذلك لطبيعة التحولات الدولية و خاصة قيام عدد من الدول على أسس دينية(باكستان ، والكيان الصهيوني) وتعدد تيارات دينية عابرة للقوميات وبروز اصطفاف عالمي للديانات الكبرى، وخاصة في ثمانينات القرن العشرين في مواجهة الإتحاد السوفياتي والشيوعية، وكذلك يمكن اضافة أطروحات اليمين الأمريكي حول صراع الحضارات والإرهاب، والصراع بين الغرب والإسلام، وتحول الصراعات العسكرية والأمنية والإستراتيجية إلى الجذور الثقافية .

كما أن الفراغ الذي تركته انهيار الإمبراطوريات الشمولية، و تنامي الشعور بالإضطراب الفكري على المستويين الفردي والجماعي، ومن ثمة كانت هناك عودة إلى المرجعيات الدينية.

كما ينبغي الإشارة إلى الإستجابة العلمية للتحولات العالمية، بحيث كان للتحولات العالمية التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين تأثير في توجيه الباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى إعادة النظر في مكانة البعد الديني في هذا الحقل خصوصا مع وجود إتجاه يرى أن النظام السياسي الدولي مجال تهيمن عليه الصراعات بين الثقافة والعرقية، وأن النظام الدولي دخل مرحلة جديدة في الصراع القائم على خلفية الأبعاد الدينية والقيمية والثقافية [1] .

لقد اقترح روبيرت كيوهان إنشاء توليفة نظرية تجمع بين النظريات الواقعية و البنائية والمؤسساتية لإدراج الدين في نظرية العلاقات الدولية، كما اقترحت فوندليكا كابيليوكوفا(Vendulka Kabulkova) إلى انشاء فرع جديد ضمن نظريات العلاقات الدولية تحت تسمية لاهوت العلاقات الدولية ، كما أن هناك من دعى إلى العودة إلى ما يسمي بالمقاربات الكلية في العلاقات الدولية لدي كل من أرنولد توينبي (Arnold Tonbbey) وكوينسي رايت (Quinsy Raytt) ، بحيث أن الدول تتصرف بناءا على انتمائها الحضاري في السياسة الدولية ، و هذا ما ينادي به فرد هاليداي (Fred Halliday) في مؤلفه الشهير" اعادة التفكير في العلاقات الدولية " الصادر سنة 1994م [2] .

---

[1] - عبد الشافي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 35- 39.

[2] - قساس ، مرجع سبق ذكره ، ص . 33 .

كما أن هناك من يرى أن فكرة صدام الحضارات تمثل توجها جديدا للنظرية الواقعية الرائجة في مساحة ازدهار العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يتم اعطاء دور الدين في نظرية العلاقات الدولية، بحيث يتم تجاوز الدول و تصبح الحضارات هي من الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية [1].

إجمالا، ان الدين وبعده وتأثيره وتمظهره موجود في العلاقات الإنسانية والإجتماعية بين الأفراد والجماعات والشعوب والدول والأمم والحضارات، ويتخذ حضوره درجات متفاوتة من حيث الإنتشار والتأثير مكانيا و زمانيا [2].

لقد عرفت كل الحضارات ديانات تتحرك على هديها الشعوب والحضارات والأمم والجماعات والدول، ويقر القرآن الكريم هذه الحقيقة في قوله تعالى **<<وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون>> [الذاريات/** 56] ، والمؤرخ الإغريقي فلوتارخس يقول «لقد وجدت في التاريخ مدنا بلا حصون، ومدنا بلا قصور، ومدنا بلا مدارس ، و لكن لم توجد أبدا مدنا بلا معابد>> [3].

إن الخبرة التاريخية للعلاقات الدولية الحديثة و المعاصرة و الراهنة مليئة بالأمثلة الكثيرة عن دور الدين في تفاعلاتها و عملياتها وقضاياها [4] ، و توجد مظاهر و مؤشرات تصاعد البعد الديني في العلاقات الدولية . و التي سنتطرق إليها بإسهاب في المحطة الآتية .

---

[1] - المرجع نفسه ، ص . 38 .

[2] - محمود ، مرجع سبق ذكره .

[3] - المرجع نفسه .

[4] - حميد المنصوري ، " الدين في العلاقات الدولية " موقع بحوث ، تم الإطلاع يوم 06 ماي 2016 في : http://bohothe.blogspot.com/2009/05blog_pot_09.html

المحور الرابع : مظاهر ومؤشرات تصاعد البعد الديني في العلاقات الدولية

انتبه عديد الباحثين والمفكرين لإرهاصات وإنذارات تصاعد البعد الديني في العلاقات الدولية منذ عقود، فلقد كتب المفكر الإسباني التطوري جوليان هكسلي يقول: « إن عصرنا الحالي القلق الذي جاء بعد حربين عالميتين يشهد اليوم انهيارا شاملا للمعتقدات السائدة والمفاهيم الحالية الشائعة..كما يشهد قناعة متزايدة بأن النظرة المادية الخالصة لا يمكن أن توفر أسسا صادقة للحياة الإنسانية >>[1] .

أولا : مظاهر صعود الدين في العلاقات الدولية

شهدت الفترة الزمنية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة زيادة ملحوظة ومضطردة للظواهر التي تؤكد على دور الدين خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي، وسقوط جدار برلين ووحدة ألمانيا، والثورة التكنولوجية الهائلة والتي مست الإعلام والإتصالات والمواصلات ومختلف مناحي الحياة البشرية .

ومن الظواهر الدالة على تصاعد دور الدين في العلاقات الدولية والسياسة العالمية الحروب الأهلية التي اندلعت في قلب أوروبا ويوغسلافيا والبوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا وكوسفو على خلفية دينية، وكذلك البروز اللافت لدور الكنائس وأدائها دورا سياسيا.

كما تزايد تأثير الدين في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، واتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات خارجية أكثر تأثرا بالدوافع والإعتبارات الدينية مع الأخذ بعين الإعتبار ثقل وتأثير الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعاظم دورها السياسي [2].

إضافة إلى بروز التكوين الطائفي الديني في العراق وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل وما يرافق ذلك من تأثير حقيقي على السياسات الخارجية لتلك الدول والكيانات، وأصبح زعماء الغرب كتوني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق يتحدث عن الدين كمحرك للسياسة الدولية، وحتى الرئيس الفرنسي السابق

---

[1] - محمد جابر الأنصاري ، العالم والعرب سنة 2000 (بيروت: دار الآداب، 1988) ، ص. 46 .

[2] - المرجع نفسه .

نيكولا ساركوزي و رغم أن فرنسا تعتبر قلعة العلمانية أصبح يتحدث عن العلمانية التي تعطي للدين مكانة كبرى [1].

وإجمالا، أصبح للدين دورا حاسما في العلاقات الدولية ويؤثر في السياسة العالمية ويعيد تشكيل الدول والكيانات والمجتمعات ويؤثر في رسم التحالفات الدولية، حيث حدث بعد نهاية الحرب الباردة اختلاف جوهري في شكل مضمون وأدوات وفواعل العلاقات الدولية نتيجة تضاعف أهمية الدين في التفاعلات السياسية العالمية وتقاطع ذلك مع ديناميات العولمة وعملياتها ومظاهرها وتمظهراتها .

تزامن تصاعد الإهتمام بالبعد الديني في العلاقات الدولية بتسارع التحولات العالمية، وازدياد زخم العودة إلى الأصوليات، وتفسيرها من قبل الباحثين والمفكرين في العلاقات الدولية واعتبارها مصادر محتملة للنزاعات والصراعات الدولية ، بحيث انتبه ساسة الغرب ونخبه ومفكريه لأهمية البعد الديني والخشية من عدم استمرارية الهيمنة الغربية وتهديد المصالح والقيم الغربية، ومن أهم مؤشرات هذا الإهتمام هو الإهتمام بتصاعد دور وتأثير التيارات والحركات والجماعات والرموز الدينية المسيحية واليهودية والإسلامية، اضافة إلى ملاحظة مراجعة علم العلاقات الدولية منهجيا ومضمونيا خصوصا مع تجدد الإهتمام بالأبعاد الدينية والثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الدولية وبأنماط جديدة من الفواعل والعمليات وعلى نطاق عالمي [2] .

كما تزامنت كل هذه المؤشرات مع حالة من شيوع مصطلحات ومفاهيم، مثل ما بعد الحداثة، ما بعد الحرب الباردة، ما بعد الوضعية، وظهور مقولات شكلت محاور أساسية للجدال الفكري حول الدين والقيم وتأثيرها في تطور ودراسة العلاقات الدولية، ومنها أطروحات " العولمة " و" صدام الحضارات " ونهاية التاريخ ، وأصبح الدين حاضرا في التصدي لأطروحات العولمة كمفاهيم وأفكار وممارسات، مع الإشارة إلى عدم تجاهل المصالح القومية العليا للقوى المهيمنة على النظام الدولي، وهي ليست دينية، ولكن يوظف الدين لتغطية المصالح الحقيقية [3].

---

[1] - المرجع نفسه .

[2] - عبد الشافي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 44،45 .

[3] - المرجع نفسه ، ص ص . 45-48 .

كما أشرنا سالفا، فإنه من الصعوبة تجاهل التغاضي عن تأثير المعتقدات الدينية التي يؤمن بها الباحثون على ما ينادون به من مقولات واجتهادات وتصورات وما يصوغونه ويضعونه من مداخل واقترابات تحليلية وتفسيرية في مختلف جوانب المعرفة الإنسانية وخاصة منها علم العلاقات الدولية .

وكما أكدنا فإن الصحوة الدينية العالمية شملت على وجه الخصوص الديانات السماوية الثلاث(اليهودية والمسيحية والإسلام)، وهي الديانات الأكثر تأثيرا في تيار كبير من الباحثين والمحللين والأكاديمين في العلاقات الدولية، وإن جانب مهم وأساسي من انتاجهم الفكري والمعرفي والتحليلي انما نجد جذوره في هذه الديانات السماوية الثلاث .

إجمالا ، فإن هناك توفر مظاهر ومؤشرات كافية تجعلنا نتحدث عن دور متصاعد ولافت للبعد الديني في العلاقات الدولية نظريا وفكريا وعمليا، وهذا لا يعني بتاتا تجاهل الأبعاد السياسية والعسكرية والمصلحية والإقتصادية والإستراتيجية.

كما ينبغي التوضيح أن هناك تنوع وتعدد وتباين الرؤى والتصورات والتجارب والإمكانيات والقدرات والنطاقات حتى داخل الدين الواحد والمذهب الواحد ، حيث تدفع التفاعلات الدولية في عالم اليوم الأديان والمذاهب لتحل صدارة التأثير الإقليمي والدولي .

المحور الخامس : الدين والسياسة الخارجية

في الغالب الأديان لا ترتبط بالهويات القومية والعرقية، بحيث أنها سابقة في الوجود من القومية.

إن الأديان تقدم تصورات ورؤى تتجاوز الحدود القومية، فهي فوق قومية، وهذا الأمر ينطبق كذلك على منطقة الشرق الأوسط من خلال وجود تيارات دينية عابر للحدود الوطنية كما هو الحال في ايران والمملكة العربية السعودية، وحتى مصر من خلال جماعة الإخوان المسلمون المصرية المنشأ والعابرة للحدود المصرية، و المتواجدة في معظم أنحاء العالم الإسلامي .

لقد أدى تراجع دور الإمبراطوريات إلى ظهور الدول القومية والتي يلعب الدين في سياستها أدوار بدرجات متفاوتة، حتى في أكثر الدول علمانية كفرنسا وتركيا، وإسرائيل التي لعب الدين دورا حاسما في نشأتها، وتسعى حاليا للإعتراف بها كدولة يهودية [1].

إن هذه المداخل والمقاربات حول الدين والسياسة الخارجية تسمح لنا بالتطرق إلى إطار تحليلي يلخص لنا مجمل العلاقات بين الدين والسياسة الخارجية .

1. إطار تحليلي للعلاقات بين الدين والسياسة الخارجية

فيما يتعلق بعلاقة الدين بالسياسة الخارجية هناك ثلاث مقاربات أو نماذج تصدت كل منها لدور الدين في السياسة الخارجية وهي :

1 ـ **المقاربة الوسائلية** : عند المدرسة الواقعية وهي من المدارس المهيمنة في دراسة العلاقات الدولية و السياسة الخارجية منذ عقود، بحيث يرى أصحاب الإتجاه الواقعي أن الدين لا يمكن أن يكون متغيرا مستقلا في تفسير السياسة الخارجية، وفي هذا يقول فرد هاليداي بأن الدين يستخدم كأداة تلجأ إليها الدولة لتبرير سياستها الداخلية والخارجية، وخاصة في دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي[2].

2 ـ **المقاربة الأولية** : أصحاب هذا الإتجاه ، والذين ينتمون إلى الواقعية الجديدة يرون أن الدين يحدد مسار السياسة الخارجية بإعتباره متغيرا مستقلا إلى جانب العوامل الأخرى، بحيث يحدد الدين من

---

[1] - قساس، مرجع سبق ذكره، ص.23 .

[2] - المرجع نفسه .

هو العدو و من هو الصديق ، ومن هو الخصم، و في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أطروحات صامويل هنتغتون الذي يشير إلى دور الدين الإسلامي في السياسات الخارجية للدول التي قامت بإنشاء منظمة التعاون الإقتصادي التي تضم عشرة دول إسلامية غير عربية [1] .

3 ـ **المقاربة البنائية** : يرى أصحاب هذه المدرسة الفكرية أن الدين يؤثر في العوامل المستقلة التي بدورها تؤثر في السياسة الخارجية، وهكذا يقوم الدين بخلق سياق لنظام صنع السياسة الخارجية،وهذا ملاحظ في الدول التي تنص دساتيرها ومواثيقها ونصوصها الأساسية على دين رسمي للدولة، أو الدولة التي يسودها دين واحد، بحيث يندمج في هذه الحالة الدين داخل العوامل المستقلة الأخرى، حتى يتحول كل تصرف من جانب الدولة يعبر عن توجهات دوافعها وخلفيتها دينية، رغم عدم ظهورها رسميا في نهاية المطاف[2].

استنادا إلى ما سبق ذكره، يمكن القول أن المقاربات الوسائلية والأولية والبنائية هي أهم المقاربات و النماذج التي توفر لنا اطار تحليلي لعلاقة الدين بالسياسة الخارجية ورغم ما يظهر من أن هذه المقاربات والنماذج ينظر كل منها إلى دور الدين في السياسة الخارجية بشكل متباين، على المستوى النظري فإن هناك تداخل ونفاذية بين هذه المقاربات والنماذج على المستوى العملي، وكل مقاربة على حدى أو معا تمكننا من معرفة دور الدين في السياسة الخارجية، مع الأخذ بعين الإعتبار عددا من المتغيرات المؤثرة مثل طبيعة الدولة وطبيعة الظروف ، وطبيعة الدين السائد وغيرها من المتغيرات المؤثرة والمفسرة لصيغ تأثير الدين في السياسة الخارجية[3].

2. مؤشرات و افرازات التفاعل بين الدين والسياسة الخارجية

على الرغم مما يبدو من الفصل بين السياسي والديني في العديد من الدول والأنظمة السياسية الحديثة والمعاصرة وفي مجال العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول ، إلا أن الواقع العملي للسياسة

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - المرجع نفسه ، ص . 24 .

[3] - المرجع نفسه.

الدولية يشير بوضوح إلى استمرارية التأثير الذي يمارسه الدين في سلوك معتنقيه وفي سلوك الدول وأنظمتها السياسية [1] .

وفي السلوك الخارجي على اعتبار أن السياسة الخارجية هي إمتداد للسياسة الداخلية، كما أصبح ثابتا في أدبيات العلوم السياسية وهو ما يؤكده ريمون روبة الذي يرى أن التفاعل السياسي– الديني تفاعل طبيعي ولا وجود لدولة علمانية تماما[2].

في هذا الإطار يمكن أخذ بلد كفرنسا والذي يعتبر نفسه و ينظر إليه عالميا على أنه قلعة العلمانية الغربية، غير أن المتفحص لسياسة فرنسا الخارجية يرى دوافع دينية بوضوح، وخصوصا اعتبار نفسها الوصية والحامية للكاثوليك والكاثوليكية عالميا .

كما أن السياسة الدولية مليئة بالصراعات والنزاعات ذات الدوافع الدينية الواضحة، كما هو الحال في الصراع الهندي-الباكستاني، حيث أن التباين الديني بين الهند الهندوسية وباكستان المسلمة شكل منذ بداية الصراع السياسي أهم محركاته، وفي يوغسلافيا تم توظيف العامل الديني لتفكيك الفيدرالية اليوغسلافية، كما أن التفاسير الأكثر شيوعا حول تفكك القطب الإشتراكي تشير الى الدور الحاسم الذي لعبته الكنيسة في أروبا الشرقية، والمساجد في الجمهوريات الإسلامية السوفياتية، كما أن الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول اقليم ناغارنو كارباخ خلفيته دينية بين أرمينيا المسيحية وأذربيجان المسلمة. وفي مجال التعاون الدولي المتعدد الأطراف يعد الدين أحد أهم العوامل المساهمة في الإندماج والتكامل، ويظهر ذلك في المنظمات الدولية الحكومية كمنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات غير الحكومية الدينية الإسلامية واليهودية والمسيحية وغيرها [3].

إن الدين أحد أهم عوامل الصراع الدولي والإقليمي وخصوصا مع القراءات المتنوعة والمختلفة والتأويل وخاصة التوظيف السياسي لتحقيق أهداف ومصالح سياسية وإستراتيجية .

---

[1] - علي لكحل، "العامل الديني في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2000) ، ص . 01 .

[2] - المرجع نفسه .

[3] - المرجع نفسه ، ص . 03 .

كما يؤثر البعد الديني في أدوار السياسة الخارجية، حيث كما هو معلوم تتبنى الدول في سياستها الخارجية العديد من الأدوار وفقا لرؤيتها لمكانتها وقدراتها التأثيرية، ومنها الأدوار المعادية للإستعمار والمؤيد لحركات التحرر الوطني، والمستقل النشط ، والقائد الرائد التنموي ، والجسر الدولي والمعادي للشيوعية وللإيديولوجيات المتطرفة ، ورجل المطافئ ، الشرطة العالمي، والموازن الدولي والوسيط الدولي وصانع السلام الدولي، والحليف المخلص، والنموذج وصانع التنمية الداخلية، والمدافع الإقليمي، وقائد التكامل الإقليمي، وغيرها.

وفي إطار هذه الأدوار يبرز تأثير البعد الديني بصورة مباشرة في دور المدافع عن العقيدة، والدولة صاحبة هذا الدور ومن الدول المعروفة في هذا السياق دولة الفاتيكان، والمملكة العربية السعودية،وإيران .

إن البعد الديني وما يرتبط به من مفاهيم أصبح يشكل خلفية أساسية ومنطلقا للعديد من الدول ويتم توظيفه في السياسات الخارجية للعديد من دول العالم، وأصبحت هذه الوضعية سمة بارزة للسياسة الدولية المعاصرة.

كما ينبغي الإشارة إلى الأثر الذي تركه البعد الديني في دراسة السياسة الخارجية، بحيث أدى تصاعد الإهتمام بالبعد الديني في دراسة السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تأثيرات على طبيعة هذه الدراسة على عدة مستويات، بحيث تم التأثير على مستوى الفواعل من خلال وجود فاعلين غير حكوميين في داخل الدولة أو عبر قومي لهم توجهات دينية و مذهبية وقيمية ولهم تأثير واضح على السياسة الخارجية للدولة التي ينطلقون منها، وفي السياسات الاقليمية والدولية ، كما يمكن ذكر بروز تأثيرات دينية في تشكيل توجهات و رؤى و سياسات العديد من الوحدات الفاعلة في السياسة الخارجية، بالاضافة الى الدور المتصاعد لمنظمات حقوق الانسان و المنظمات الوطنية أو الدولية الغير حكومية و التي تنطلق من اعتبارات دينية و قيمية وثقافية، وتؤثر على سياسات العديد من الدول في المنتظم الدولي، كما أثر البعد الديني بالسياسة الخارجية من خلال عملياتها التي شكل البعد القيمي-الديني ركيزتها الاولى وهي: القوة المرنة، والدبلوماسية العامة، والتدخل الانساني .

كما أثر البعد الديني في السياسة الخارجية من خلال التأثير في قضاياها، حيث أدى تصاعد الاهتمام بالابعاد القيمية والدينية في دراسة السياسة الخارجية الى بروز قضايا جديدة يشكل البعد القيمي-الديني محورا أساسيا في تكييفها وتحديد طبيعتها ومميزاتها كقضايا حرب الافكار وحقوق الانسان، ونشر

الديمقراطية الليبيرالية الغربية وحوار الاديان، بحيث تحولت قضايا مثل حقوق الانسان و الغزو الثقافي الى رهان ايديولوجي و قيمي وحضاري وديني، وكذلك مصلحي واستراتيجي، وعلى نطاق عالمي وإقليمي.

وإجمالا، يمكن القول أن مؤشرات وافرازات التفاعل بين الدين والسياسة الخارجية من خلال المنظور الحديث في تحليل السياسة الخارجية الذي ينطلق من عدة رؤى و تصورات، ويرى أن العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والسياسة الدولية هي حلقة مستمرة وغير منفصلة ، فالسياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، والسياسة الدولية امتداد للسياسة الخارجية .

إن مؤشرات وافرازات التفاعل بين الدين والسياسة الخارجية كانت من خلال مداخل تحليل السياسة الخارجية التي حاولت توظيف الأبعاد الدينية وهي المدخل الإيديولوجي والمدخل الأخلاقي والمدخل الإنجيلي والمدخل الحضاري، وذلك بإيجاز وإستيفاء.

كما يجب التذكير بعناصر نظرية حول تأثير البعد الديني على مكونات السياسة الخارجية من حيث محدداتها وأدوارها وقضاياها، وأهدافها، وكذلك البعد الديني وتغير طبيعة دراسة السياسة الخارجية على عدة مستويات، سواء على مستوى الفواعل الرئيسية هي السياسة الخارجية، أو عمليات السياسة الخارجية أو قضايا الجديدة للسياسة الخارجية بعد الحرب الباردة .

كل هذه العناصر والنقاط تبين موقع الدين في السياسة الخارجية المتصاعد بشكل لافت وعلى المستوى النظري وعلى المستوى العملي وعلى نطاق عالمي وفي مهد الديانات السماوية الشرق الأوسط، والمنطقة العربية.

المحور السادس : الدين وتحديات الدولة الوطنية في المنطقة العربية بين استخدام العامل الديني في التفكيك والتدخل الخارجي

قد يكون العامل الديني عامل توحيد الدولة وقد يكون عمال تشتيت، ويظهر هذا بوضوح في الدول التي تتكون من ديانات وطوائف عدة ، فتحاول كل ديانة أو طائفة أن تتعصب لدينها وتدافع عليه حد التضحية، وخير مثال على ذلك المجتمع الهندي الذي يجمع عدد كبير من الديانات، فالدين هنا مصدر قلق وتوتر وضعف وتفكك للدولة الوطنية الواحدة.

كذلك نلاحظ في المجتمع اللبناني الذي يجمعه عامل قومي واحد ، وأديان مختلفة، فالقومية عربية والديانات مختلفة، من مسيحيين ومسلمين وغيرهم[1].

على عكس الوطنية التقليدية التي تعبر عن نفسها وتتجدد من خلال تجدد وتعاقب القيم الواحدة والثابتة، عبر العقيدة أو الدين أو التراث، وبصرف النظر عما يطرأ عن هياكل البناء السياسي والدولة من تقلبات، تقوم الوطنية الحديثة على تجديد العلاقة مع الدولة وذلك بقدر ما أصبحت هذه الدولة بالنسبة الى جماعة إن حلت فيها علاقات التضامن والعصبيات الجزئية مركز التضامن الرئيسي ومحور التواصل الإجباري لمجموع الأمة.

وكذلك بقدر ما أصبح دور الدولة و العمل السياسي مقومين أساسيين لوجود الجماعة كأمة حديثة[2].

كما أن توظيف البعد الديني والطائفي وتدخل قوى خارجية دولية وإقليمية توظف الدين والمذهب والطائفية لتفكيك الدول الوطنية في المنطقة العربية أدى الى ظهور مشاريع تقسيم وتفكيك دول عربية على شاكلة طرح الحل الفيدرالي كحل للاستعصاءالديني والمذهبي والطائفي.

وسنورد لمحات عن الفدرالية في المنطقة العربية.

---

[1] - لاحظنا كلنا تفكك الدولة السودانية وانفصال الجنوب عن الشمال على خلفية دينية

[2] - برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، (بيروت:المركز العربي للأبحاث والدراسات ، ط4،2015)، ص . 319

1-الفدرالية في المنطقة العربية :

يرى بعض الباحثين أن العجز عن تدبير التنوع الديني والإثنى والقبلي ضمن تعاقد مجتمعي مدني وعقد إجتماعي حديث من جهة، و الحيلولة دون تقسيم عدد من الدول العربية إلى دويلات مصغرة وكيانات سياسية مجهرية من جهة أخرى، يقتضيان الفدرالية بوصفها أفضل حل، وأنه ينبغي التخلي بالتدريج عن وهم الدولة الموحدة المنسجمة التي لا تحتوي على أي تنوع أو اختلاف في مكوناتها، ففي إمكان الدولة الفدرالية أن تقدم حلولا فاعلة لاستيعاب الانقسامات الثقافية والطائفية والاثنية من خلال تكريس اللامركزية السياسية في العلاقة بين المركز والأقاليم.

ويقوم هذا الحل على إنشاء مؤسسات و سياسات تسمح في آن واحد بحكم ذاتي ينشىء شعورا بالانتماء الى مجموعة هوياتية والاعتزاز بها، و بحكم مشترك يوجد تعلقا بمجموعة من القيم و المبادىء والمؤسسات المشتركة، والبديل الواقعي للدولة المركزية القومية هو التشكيل المتدرج لدولة لامركزية على المستوى السياسي تستطيع في إطارها جماعات عدة، أكانت هوياتها اثنية أم دينية أم لغوية أم أهلية ، التعايش بسلام و تعاون في كيان دولة واحدة.

نظرا الى أن بعض الدول العربية تعاني اتساع المساحة وضعف المركز في السيطرة على الأقاليم[1]، خصوصا مع وجود انقسامات اثنية أو دينية أو مذهبية، فإن ذلك يمكن أن يعجل في انهيار الدولة وتفكيكها، ما لم يحدث توافق بين المركز والأطراف من أجل الإبقاء على الدولة موحدة و تفويض سلطات وصلاحيات واسعة لأقاليم البلاد المختلفة، وواضح التداعيات المدمرة للحراك العربي منذ 2011 على الانسجام في العديد من البلدان العربية.

وبعد الحراك العربي تبين أن مسألة إصلاح البنيان المركزي للسلطة أصبح متجاوزا في حالات عدة، ما يجعل التفكير في صيغ انتشار هذه السلطة و توزيعها أمرا حتميا لضمان عدم إعادة إنتاج النظم المستبدة، الأمر الذي يتطلب الانتقال من اللامركزية الإدارية التي تكرس مركزية السلطة السياسية إلى اللامركزية السياسية.

[1] - السودان والجزائر وليبيا، والأخيرة تعاني إتساع الجغرافيا والمساحة وقلة السكان وشيوع القبلية

يبدو مبدئيا أن سورية واليمن وليبيا، بعد العراق، هي أكثر الدول المرشحة لخيار الفدرلة، لأنها تعاني صعوبات عدة في قدرة الحكومة المركزية على فرض سلطتها على الأقاليم المختلفة و استيعاب الانقسامات الطائفية والقبلية المختلفة[1].

ومن خلال مجموعة من الآليات الديمقراطية والتمثيلية تعي الفدرالية بوسائل عملية للتعامل مع النزاعات في المجتمعات المتعددة الثقافات ما قد يساهم في معالجة الطائفية والحروب الأهلية، وحينئذ ربما يكون النظام الفدرالي هو الحل الأقل مرارة، هروبا من الحالة الانقسامية العميقة التي رسخت في العراق وسورية واليمن وليبيا، والتي جعلت التعايش يكاد يكون مستحيلا بين الأقاليم.

تكمن قوة الفدرالية في قدرتها المستمرة على خلق ثقافة التوافق والتسوية السياسية وتشجيعها، من خلال التوفيق بين مصالح الجماعات المتصارعة وحقوقها، ما يؤدي إلى الاعتدال بتفريغ الساحة السياسية من الشحنات المتطرفة واجتناب العنف والمواقف الحدية، وهذا من شأنه أن يقي من نشوب نزاعات طائفية واثنية ومن وقوع الانفصال.

إن الفدرالية تعد نظريا مدخلا ملائما وفاعلا لتنظيم الصراعات الطائفية والإثنية وضبطها، و تساهم في كبح التسلطية وتفكيك ساحة الصراع إلى ساحات صغيرة يمكن التحكم فيها، وذلك وفق القاعدة العامة: كلما كانت المشكلة معقدة كان علينا أن نقسمها إلى عناصر بسيطة حتى نتمكن من حلها، وإذا تحقق الحرص في أثناء تطبيق النظام الفدرالي على توافر الشروط والمقومات الملائمة التي تحفز على العيش الإرادي المشترك بين الجماعات المختلفة، يكون قد حصل النجاح في اجتناب الانقسامات والصراعات. وربما يدفع غياب هذه المقومات نحو الاستقلال والانفصال، ويمثل النظام الفدرالي حلا لسلطوية الدولة المركزية الموحدة في العالم العربي، لكن ثمة أربعة شروط لازمة ينبغي أن تتوافر فيه:

- أن تحتوي الدولة على أعراق واثنيات مناطقية متجذرة لم تنجح آليات الاندماج الوطنية في صهرها في الدولة المركزية، مع امتلاكها رغبة في الاستقلال، الأمر الذي يتطلب وجود حكومات محلية تراعي خصوصية كل إقليم أو منطقة.
- في حال امتلاك الدولة مساحة شاسعة أو كانت مشتتة سكانيا، فإن ذلك يجعل سيطرة حكومة مركزية عليها أمرا عسيرا، كما يجعل تواصل المواطنين معها أمرا صعبا.

[1] - مجموعة مؤلفين، المسألة طائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1،2017)، ص ص. 641-656

- وجود توافق واتفاق اجتماعي وديمقراطي على بقاء الدولة الفدرالية، نظرا إلى وجود مصالح سياسية واقتصادية متقاطعة.
- صياغة سياسات عامة وسلطات فدرالية متوازنة بين المركز والأطراف تمكن الجانبين من تحقيق مصالحهما المشتركة، على نحو لا يدفع أي إقليم إلى تفضيل الاستقلال على البقاء ضمن الدولة الفدرالية.

2-الفدرالية وتقسيم المقسم وتجزئة المجزأ في المنطقة العربية:

يحذر كثير من المحللين من أن الفدرالية ربما تكون اسما أنيقا للتقسيم و التفكيك، ان لم نقل انها لتقسيم المقسم و تجزئة المجزأ وفق خطوط اثنية و طائفية و دينية تستجيب لاعادة ترتيب الأقاليم و تغيير خريطة الدول القائمة و حدودها. و ثمة من يرى أن الأمر يتعلق باستمرار معاهدة سايكس-بيكو، أو بنسخة جديدة لها في منطقة المشرق العربي، أو بالبرنامج العملي لتطبيق (الشرق الأوسط الجديد)، و أننا أمام مخططات لاعادة بناء الدولة على أساس مفهوم الفوضى البناءة، خصوصا بعد تعليق وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس على الصراع الأهلي في العراق عقب الاحتلال الأمريكي، و وصفه بأنه فوضى خلاقة ستؤدي الى تأسيس (شرق أوسط جديد)، أي ان ذلك، على نحو ما، تشجيع لتناقضات و انقسامات البنيات الاجتماعية و السياسية كي تطفو على السطح و تصل الى حد من الصراع و العنف تتولد منه ديناميات و توازنات جديدة تفضي الى صوغ هندسة جديدة و أنظمة جديدة في المنطقة.[1]

على المستوى الجيوسياسي، رأى كثير من الدراسات أن الفدرالية ليست الا تعبيرا عن وجود لعبة أمم خارجية تسعى الى تفكيك الدول و المجتمعات خدمة لمصالح جيوسياسية ، بالنظر الى أن المنطقة تتميز بموقعها الجيوسياسي و بثرواتها الهائلة في مجال الطاقة. وثمة اليوم سيناريوات تقسيمية تدرس وتحلل من خلال مشروعات (خرائط طرق) للمشرق العربي، وللعالم العربي بصفة خاصة، تنطلق من ديناميات تفكيكية دينية و مذهبية و اثنية تتمحور كلها حول ضرورة منح الحكم الذاتي، من خلال اقامة أنظمة حكم ديمقراطية فدرالية بديلة من الدول القائمة. و يبدو أننا في أجواء معاهدة و ستفاليا جديدة أو اتفاقية يالطا جديدة في نطاق المشرق العربي، وأنه ربما يعاد تشكيل خريطة المنطقة وفقا لتركيبتها الاثنية والطائفية .

جاءت الدعوة الى الفدرالية في ظل فضاء سياسي ومجتمعي متأزم يهيمن عليه التعصب والاصطفاف الهوياتي الضيق والصراع العنيف بين فئات ومكونات مجتمعية مختلفة تتغذى من موروث ثقافي متضخم

[1] - المرجع نفسه ، ص ص 641-651

من الاحقاد والكراهية والعنف والاقصاء المتبادل، والدولة الفدرالية- في مثل هذا الفضاء- تزيد التفكيك تفكيكا، وتعمق الانقسامات بين مكونات المجتمع الواحد، و تلغي الأهداف النبيلة التي ربما تكون محركا لانصار الفدرالية، من قوى مدنية وأحزاب سياسية، و ربما ينتج منها مزيد من تضخم البنيات الطائفية والقبلية والنكوص الثقافي والهوياتي[1].

3- الفدرالية – بيئة مضطربة و شروط غائبة في المنطقة العربية

تمتلك الفدرالية مميزات تساهم في وضع حلول للمشكلات الطائفية في الدول، لكن لا تمكن الإفادة منها الا بتوافر بيئة سليمة ملائمة تستجيب لمجموعة شروط. إن الفدرالية لا تنشأ بقرار، ولا تتحقق على أرض الواقع مباشرة بمجرد المطالبة بها، بل هي سيرورة من التفاعلات والتراكمات على مستوى الثقافة السياسية بين القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع، ويتطلب نجاح التقدم الفدرالي وجود ديمقراطية حقيقية وراسخة تقترن بسيادة القانون، وضمان حقوق الأقليات، وتوافر عنصر الرغبة في العيش المشترك، مع ضرورة اتسام الناخبين بمستوى عال من الوعي السياسي والديمقراطي، وربما يفضي استمرار العمل بالنظام الفدرالي إلى ترسيخ الأسس الديمقراطية أكثر.

يتوقف نجاح النظام الفدرالي على توافر جملة من الشروط و المقومات، في صدارتها منظومة مشتركة من القيم تمتد من المركز إلى الأطراف،(وهذا متعذر في العديد من الدول العربية).

بمعنى آخر، يجب أن تسود ثقافة سياسية وقانونية ومؤسساتية مشتركة مقترنة بإشاعة روح التفاهم والتعاون والتواصل بين جميع أبناء البلد الواحد، على المستويات كلها .

ويتطلب هذا الأمر وعيا سياسيا متقدما يمنح القدرة على تحمل المسؤولية و ممارسة السلطة و اتخاذ القرار على مستوى الحكومة المركزية و الحكومات المحلية، فضلا عن ضرورة سيادة القانون، و الأهم من ذلك كله استتباب الأمن وتحقيق الإستقرار، ولنجاح تأسيس فدرالية متعددة القوميات ينبغي توافر شروط أساسية:

- عدم تنازع المركز والأقاليم في السلطات.
- احترام المركز سلطات الأقاليم مع تشجيع المبادرات المشتركة لانشاء فضاءات للتبادل و التعاون.
- وجود احساس بالثقة بين الفاعلين السياسيين على المستوى المركزي و المحلي.

[1] - المرجع نفسه، ص 641-656.

- تكون إحساس بالولاء الفدرالي وانبثاقه على نحو يسمح بالتعاون بين مختلف الأقاليم والجماعات واستحداث التضامن بينها.

إن مثل هذه الشروط غير متوافرة في العالم العربي، فالمجتمعات العربية مشتتة ولا تربطها أواصر كثيرة تحفظ الاستقرار وتؤدي إلى إرساء منظومة قيم مشتركة توجه الأفراد والجماعات، وثمة تكريس قوي لإنتماءات فرعية تقوم على العصبية القبلية، والانتماء العشائري والطائفي والمذهبي والمناطقي، وكل ما لا يكرس بنية شعور هوياتي مشترك لهذا، فإن الوحدة الوطنية في العالم العربي متعثرة وليست قائمة على التوافق والمصالحة الوطنية واقرار الحريات، كما أنها بدت هشة أمام المحك الطائفي والقبلي في العراق وسورية وليبيا واليمن، وينبغي الإقرار أن الدول العربية تفتقر إلى أسس نجاح النموذج الفدرالي، خصوصا في ما يتعلق بغياب ثقافة الحوار والاعتراف المتبادل، في ظل توافقات سياسية واجتماعية متينة، (غياب بنية اجتماعية وسياسية وثقافية وإقتصادية ونفسية).

وتسعى الفدرالية في الأصل إلى تمكين الناس من العيش معا مع الحفاظ على تعدديتهم، ولا يمكن هذه الفدرالية أن تنجح بقرارات سياسية فوقية مفروضة، بل من خلال اتفاق وحوار مجتمعي عميق يستوعب مختلف التوترات الطائفية ويمنع استئثار واحتكار اجتماعي أو أكثر في المجتمع المتعدد ثقافيا ودينيا وإثنيا، لهذا ينبغي القيام بـ (عملية تنظيف عامة في بيوت العناكب المنسوجة داخل البنى الطائفية والمذهبية المختلفة لإزالة الأحكام المسبقة وتراكمات سوء الفهم والاحتقان بين مختلف الجماعات، لكن ذلك لا يمكن أن يتم من دون عملية سياسية شاملة تستوحي نشر نداء دولة وطن ودولة مواطنين)[1].

يفتقر الواقع السياسي في المجتمعات العربية الى تراث ديمقراطي في إدارة التنوع، وإلى أمثلة ملموسة ونماذج حية لتجارب سياسية لامركزية، كما يفتقد أسسا نظرية ومنطلقات موضوعية حول السلطة اللامركزية وتقاسم السلطة بمظاهرها وأشكالها كلها، الأمر الذي يجعل الدعوة إلى قيام الدولة الفدرالية أقرب إلى أن تكون (ردة فعل) تجاه واقع مؤلم، أكثر مما هي تصور متكامل وواضح لمشروع إعادة بناء السلطة في المجتمع.

ونرى عدم إمكان تصور نجاح حكم فدرالي في مجتمع لا تزال تتحكم فيه ثقافة الانتماءات الأولية والبدائية وما قبل الدولة، ولا تزال علاقاته سلطوية على أكثر من صعيد، ولا تزال فيه الثقة والتواصل المتبادل بين مختلف الكيانات السياسية على المستوى المركزي والمحلي، وبسبب كثرة التعقيدات الاجتماعية والسياسية

[1] - وجيه كوثراني، إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في الدولة اللبنانية: من لبنان الملجأ الى بيوت العنكبوت، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص. 68-81

المتراكمة في العالم العربي، وغياب رؤية توافقية كافية وناضجة في شأن النظام الفدرالي وسط النخب والرأي العام أيضا، لن يدخل هذا النظام دائرة التطبيق بالسهولة التي يتصورها بعضهم، ولن يكون دواء ناجعا للطائفية، ويتعين الاشتغال بجدية وقناعة وإلتزام من فواعل ونخب في مسار طويل ومعقد إصلاحي شامل لبناء الدولة وتحقيق المواطنة.

يبدو النزوع إلى الفدرالية بمنزلة ردة فعل على خضوع عدد من المجتمعات لعقود من الاقصاء والاستبداد و تمركز السلطة في مجموعة أو حزب أو طائفة، وفي التجربة الفدرالية العراقية بعد مرحلة الاحتلال وتميزها بإضطراب سياسي مؤمن، تجسيد واضح لتعقد التحول السياسي الديمقراطي المستديم و لعسر انبثاقه، في ظل غياب بيئة حاضنة وشروط ملائمة لتطبيق الفدرالية.

ربما تحولت الطائفية والقبلية إلى معضلة سياسية مستدامة مستعصية على الحل، خصوصا في العراق واليمن وليبيا وسورية، وتعرف هذه الدول- بدرجات مختلفة- ضعف البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤهلة للفدرالية، بسبب انتشار العنف والاضطرابات والمخاطر المتعددة، وغياب الاستقرار السياسي، وتعدد مظاهر الفوضى والمناطق الرمادية، المتميزة بغياب مؤسسات الدولة أو ضعفها و انعدام الأمن، وهي تدخل ضمن الدول الفاشلة، فيشكل ذلك مقدمة لتفكيكها وانهيارها عوضا عن توحيدها وفق صيغة فدرالية.[1]

تلاحظ في هذه الدول هشاشة الانتماء الهوياتي المشترك أمام قوة الهويات المحلية والاقليمية و الطائفية. أما حركات المجتمع المدني و الطبقات المتوسطة العابرة الهويات والمذاهب والطوائف والإثنيات، فهي ضعيفة في هذه الدول، كما يهدد العنف الطائفي العابر الحدود فيها أي بناء فدرالي، والوضع السوري هو الأكثر تعقيدا، بسبب الحضور القوي للعوامل الخارجية والتوازنات الاقليمية في مشهد معقد من صراعات مسلحة ذات طابع طائفي عنيف، مع وجود تدخلات وهويات وطوائف عابرة للحدود الوطنية.

والنتيجة هي وجود سياق سياسي واجتماعي عربي غير مشجع إطلاقا على الفدرالية، ف(ثمة حالة استثنائية تعيشها البلدان التي تنتشر فيها المطالب الفدرالية، ليبيا و اليمن و سورية، بلدان لا تستحوذ في الوقت الراهن على الحد الأدنى من أداء مؤسسات الدولة دورها و فعلها، و هي جميعها أقرب إلى مفهوم (الدولة الفاشلة)، فلا مؤسسات تشريعية ولا قضاء شفاف، ولا مجمع مدني جاد، وبذلك تكون الفدرالية

[1] - مجموعة مؤلفون، مرجع سبق ذكره، ص 653.

المطروحة على أسس الهويات المذهبية والدينية والقبلية والمناطقية، في منزلة إنتكاسة عن تلك الإنجازات السياسية لدولة الإستقلال، وهو إرساء الدولة بكل قيمها ومفاهيمها ودورها في التنمية المجتمعية).

لهذا، ليس مستبعدا أن تصاب القوى السياسية التي تقود المطالب الفدرالية بأمراض الدولة المركزية، فتنشأ أوليغارشيات تسلطية طائفية في المناطق التي ستطبق فيها الفدرالية. و الأكيد أن (تطبيق الفدرالية بدافع تبادل الخوف بين الجماعات، سيفضي بالضرورة إلى انتقال الدكتاتورية من موقع هيمنة جماعة ضد أخرى إلى موقع الهيمنة داخل الجماعة نفسها، (وحالة جنوب السودان ماثلة للعيان)).

إن محاولات إنشاء أنظمة فدرالية في العالم العربي ناجحة في الوقت الراهن متعذر، فهي ستحتاج إلى وقت طويل من التحولات السياسية الحقيقية حتى تعطي نتائجها، والسياق التاريخي الذي ولدت فيه المطالب الفدرالية، يشير إلى أنها استجابة لمآسي الطائفية المقيتة ونتيجة لتسويات جزئية، وأنها لم تأت في إطار حل شامل لمشكلة الطوائف والأقليات في المشرق العربي.

إن مسألة تطبيق الفدرالية في العالم العربي، بوصفها علاجا مضادا للطائفية ليست على النحو السهل الذي نتصوره، فهي لن تحل مشكلة الطائفية الا من خلال صياغة إستراتيجية متكاملة للتعامل مع حقيقة التعددية المذهبية في أبعادها المختلفة الموجودة في المجتمعات العربية الاسلامية، وذلك من أجل بناء نسيج اجتماعي وطني لا يلغي الانتماءات، وفي الوقت نفسه لا ينغلق فيها، وتمر الهويات الطائفية والمذهبية داخل الدول العربية في الوقت الراهن بلحظة تاريخية مفصلية، وتشهد القيم والهويات عملية صيرورة جديدة، والزمن في هذا الشأن عامل حاسم. لذا ينبغي عدم التسرع في الحكم بفاعلية الفدرالية في حل التطييف السياسي، فهذا الأمر لن يستقيم قبل أن ينقشع ضباب المخاض الحالي عن حقائق جديدة بالنسبة الى دول المشرق العربي.[1]

يعيش العالم العربي اليوم مخاض صراع حاد بين فكرة الدعوة الى بناء الدولة وفكرة الإبقاء على اللادولة، وثمة من يجعل للمسألة خيارين لا ثالث لهما: إما فدرالية تضمن وحدة الدولة واستمراريتها وتحافظ عليها، وإما الحرب الأهلية والاحتراب الطائفي اللذان قد يؤديان إلى انهيار الدول و تفكيكها، غير أن الانتقال الى الفدرالية لا يمكن أن يحدث على نحو متسرع وبقفزة نوعية واحدة، بل لا يدمن من الانتقال إلى نمط متقدم من (اللامركزية) أولا، إذ ينبغي تخطي مفهوم اللامركزية الادارية إلى اللامركزية السياسية، وينبغي كذلك تجديد المشاركة المحلية، وسيؤدي تشجيع الفرص أمام الحكم المحلي والحكم الذاتي بمرور الوقت إلى

[1] - المرجع نفسه، ص 641-656.

تفتيت سطوة الطائفية وتنمية الوعي السياسي بجدوى الفدرالية بوصفها عملية توزيع عادل للسلطة بين مختلف الأقاليم.

تمكن التنمية المتوازية بين الأقاليم والمناطق أن تساهم في تفكيك البنية المتخلفة والمدمرة للطائفية والقبلية. ومن ثم، نرى أننا في حاجة إلى إعادة بناء الدولة وقيم المواطنة وإنجاز الاصلاحات اللازمة في مستوى العدالة الاجتماعية وسيادة المؤسسات واستقلال القضاء واحترام حقوق الانسان، قبل طرح خيار الفدرالية. إضافة إلى ذلك، تجب هيكلة المؤسسات الأمنية وفق معايير وطنية وحدوية مهنية، و فرض هيبة الدولة وسلطة النظام والقانون، وإتاحة الفرص لبلورة حوار وطني حول المصالحة الوطنية. ثم إن تكريس بناء دولة المؤسسات والمواطنة والإنصاف كفيل بحل مشكلة الطائفية، وهو ما سيقلص جاذبية دواعي البحث عن خيار الفدرالية في المشرق العربي.

ربما نكون في حاجة، قبل طرح الخيار الفدرالي، إلى إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، فمعظم الدول العربية اليوم تفتقر إلى شروط لإنجاح النظام الفدرالي، والوعي السياسي والثقافة السياسية للنخب السياسية لا يزالان في بداية استيعاب ثقافة التعدد والاختلاف والديمقراطية المحلية التشاركية من أجل ذلك، ينبغي الرهان على بناء هويات متعددة ومتكاملة تحفز على إرساء قيم وطنية مشتركة من شأنها أن تساهم في بناء شعور ب(نحن) في إطار التنوع، و على العمل عللى إيجاد بيئة سياسية تشجع على إنشاء حيز مؤسسي و سياسي مشترك للتطابق مع الوطن ومع الهويات الثقافية المختلفة للمواطنين على حد سواء[1].

إن مخططات الجهات الغربية والصهيونية متواصلة دون كلل أو ملل، وإن ما يحدث عمليا وميدانيا في العالم الإسلامي هو تعميق التفرقة والصراعات الدينية والثقافية والمذهبية والطائفية كآليات ووسائل تفتح آفاق التدخل لإدارة الأوضاع والسيطرة على الثروات الطبيعية والمالية وتجسيد الدول الفاشلة والمنهارة، انه مسار منظم و ممنهج لإبعاد كل القوى الدولية الوازنة كروسيا والصين، واحتكار النفوذ والسيطرة على الثروات والإرادات وتدمير الدول والمؤسسات، وخاصة في العالم العربي الذي يعتبر أكبر ضحية لهذه الإستراتجية الغربية.

في نفس السياقات، والتي تستهدف المنطقة العربية والإسلامية يمكن ذكر مخطط الجنرال الأمريكي رالف بيترز لإعادة تقسيم خرائط الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بحيث يعتبر بيترز في أطروحته المشبوهة أنه حدث ظلم تاريخي وفادح للأقليات الدينية والعرقية في تقسيم (سايكس بيكو) وخاصة الشيعة

[1] - المرجع نفسه، ص 641-656.

العرب والأكراد، ولذلك يقترح استدراك الوضع وإعادة تقسيم الشرق الأوسط انطلاقا واعتمادا على التركيبة العرقية والمذهبية والدينية والقومية، ويقدم بيترز خريطة محتملة للشرق الأوسط الجديد، واللافت أن قسما كبيرا منها تحقق فعلا حتى وقتنا الراهن، فيقترح تقسيم العراق إلى ثلاث كيانات كردية في الشمال، ودولة شيعية في الجنوب، وسنية في الوسط ستختار الإلتحاق بسوريا،وتقسيم السعودية إلى دولة إسلامية تشمل الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة،واقتطاع أراضي من الشمال السعودي إلى الأردن، واقتطاع أراضي من جنوب السعودية إلى اليمن، والشرق السعودي تقتطع منها حقول النفط لمصلحة دولة شيعية عربية، والأردن يحتفظ بأراضيه ويضاف إليه أراضي شمال السعودية والضفة الغربية الفلسطينية ، والإمارات العربية المتحدة يدمج بعض أجزائها في الدولة الشيعية العربية المحتملة والتي ستشكل قوة توازن مقابل الدولة الإيرانية، ودبي تبقى فضاء مالي دولي للأغنياء، في حين تحتفظ سلطنة عُمان والكويت بأراضيها .

واللافت في خريطة بيترز استهداف ايران التي يقترح منح الكثير من أراضيها إلى أذربيجان وكردستان والدولة الشيعية العربية المحتملة، وبلوشستان، واضافة أراضي لها في أفغانستان قرب هيرات، وبذلك تصبح ايران فارسية إثنيا .

ويخلص بيترز أن إعادة رسم حدود الشرق الأوسط الكبير بناءا على إعتبارات الروابط الدينية والمذهبية والعرقية ضرورة ملحة لتحقيق المصالح الغربية و الأمريكية .

وفي نفس سياقات حصر وذكر المخططات والإستراتجيات الغربية الموجهة والمستهدفة للمنطقة العربية والإسلامية، نذكر ما طرحه زبيغنو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، بحيث يؤكد بأنه على الولايات المتحدة الأمريكية إشعال المزيد من الحروب والنزاعات في المنطقة من أجل إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي من شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية من لبنان وسوريا إلى هضبة الأناضول والسعودية والخليج وإيران، وذلك بما يعود ويحفظ المصالح الغربية والأهداف الإقتصادية والإستراتيجية والعسكرية، والتي هي جزء من الأهداف الأمريكية والإسرائيلية[1].

[1] - بشير بودلال،" البعد الديني في العلاقات الايرانية العربية منذ 1979 " ، رسالة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ص ص. 264- 280

المحور السابع : الدين وصراع الحضارات وحوار الحضارات

لقد صاغ وأسس وقدم المفكر الأمريكي صمويل هنتغتون نموذجا رائدا لتفسير العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تمثل فيه الثقافة الإطار الكلي المحدد للعلاقات الدولية، ويرى هذا النموذج أن المصدر الأساسي للنزاعات والصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكون ايديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، وأن الإنقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، وأن لب الثقافة يتضمن اللغة والدين والقيم والتقاليد والعادات، وأهم ما تتضمن الثقافة هو الدين، وأن صدام الحضارات يحل محل الحرب الباردة كظاهرة مركزية للسياسة العالمية [1].

إن الدين في جانب منه أهم مكونات الثقافة، وأكثر مكونات الثقافة تأثيرا واستمرارا واستقرارا ، وفي جانب مهم آخر يكون الدين مصدر هذه الثقافة، والدين الإسلامي الحنيف هو النموذج الأبرز في هذا المجال فلقد كان مصدرا لثقافة وحضارة عربية إسلامية عظيمة ترسخت أركانها استنادا لما جاء به الدين الإسلامي من مفاهيم جديدة وقيم سمحة وشرائع للبشر و أطروحات دينية ودنيوية

كما أن هناك من يرى أن فكرة صدام الحضارات تمثل توجها جديدا للنظرية الواقعية الرائجة في مساحة ازدهار العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يتم اعطاء دور الدين في نظرية العلاقات الدولية، بحيث يتم تجاوز الدول وتصبح الحضارات هي من الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية

كما أن الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي طرح فكرة حوار الحضارات والإنفتاح على العالم .

التقريب بين المذاهب في الديانة الإسلامية كمثال على التقارب الديني:

أهمية الحديث عن التقارب الديني داخل المنظومة الاسلامية مهم قبل الحديث عن الحوار بين الحضارات، حيث أنه في العصر الحديث حدثت جهودا جبارة لمحاولة تطبيع العلاقات وخاصة في المجالات الفقهية والمذهبية، ونذكر في هذا الصدد مسار التقريب بين المذهبين الشيعي والسني، وكان آية الله البروجردي مرجع الشيعة الكبير صاحب الخطوة الأولى نحو التقريب بين المذهبين وساند تأسيس مؤسسة «دار التقريب بين المذاهب» ، ومؤسسها رجل دين ايراني مرموق وهو الشيخ محمد تقي القمي الذي بفضل جهوده وجهود علماء دين مسلمين من الجانبين صدرت الفتوى الشهيرة للشيخ شلتوت في

[1] - المرجع نفسه ، ص . 22 .

الإعتراف رسميا بالمذهب الشيعي الجعفري في الوسط السني وفي جامعة الأزهر بمصر أكبر الدول العربية السنية.

لقد كان مسار التقريب بين الشيعة والسنة معلق عليه آمال عريضة لتحقيق التواصل والتكامل بين قطبا الإسلام السنة والشيعة، وبين أهم مكونات الأمة الإسلامية العرب والفرس، غير أن المتطرفين من الجانبين والحسابات السياسية والعامل الخارجي كلها عوامل ساهمت في افشال المسار وتم تكريس القطيعة وتغذية التنازع، وذلك رغم كثافة الجهود ووجود بنية فكرية داعمة للمسار، حيث توجد في الفكر الشيعي مثلا المقاربة الديمقراطية ومن رموزها المرجع الشيعي اللبناني محمد حسين فضل الله، والمرجع محمد مهدي شمس الدين ومعظم مراجع المدرسة الشيعية اللبنانية .

كما أن هناك المدرسة الشيعية العراقية التي تمزج بين الدور الأخلاقي لرجال وعلماء الدين وبين الإجراءات الديمقراطية ومن رموزها المرجع الشيعي العراقي آية الله محمد باقر الصدر .

وفي نفس السياق يمكن ذكر اجتهادات وأفكار ورؤى المرجع آية الله شريعتمداري الموصوفة بالديمقراطية، والتي تدعو إلى حكم الشعب لنفسه بنفسه وانتخاب ممثليه في البرلمان بالإقتراع الحر،ويتخذ شريعتمداري مواقف معادية لولاية الفقيه الإيرانية الخمينية، والتي يتهمها كثير من فعاليات السنة بالتسبب في تنازع العلاقات الإيرانية العربية منذ 1979 م .

كما يمكن ذكر اجتهاد آية الله محمد حسين منتظري رجل الدين الإيراني البارز، والذي يرى أن سبب استقرار الحكم هو رضى الأمة، وحق الأمة في اختيار حكامها وتوليتهم وعزلهم.

كما يمكن ذكر رؤى المرجع الشيعي الأكبر في العالم علي السيستاني، والذي يرى أن المراجع تملك السلطة المرجعية وليس السلطة القاهرة المباشرة، ورغم ثقله ونفوذه في العراق وامتلاكه بُنية تحتية هائلة وموارد ضخمة وشبكة خدمات عالمية، وتأثيره العابر لحدود العراق، غير أنه ليس من أنصار ولاية الفقيه الإيرانية و يحرص على حق الأمة في انتخاب ممثليها وحكامها السياسيين .

يتضح مما ذكرناه سالفا أن الفكر السياسي الشيعي متنوع ولديه مقاربات متباينة، وأن التنازع يقتصر على المدرسة الإيرانية الخمينية المتبنية لولاية الفقيه العابرة للحدود والمعبرة عمليا عن الطموح الإيراني الشيعي والقومي[1] .

كما يمكن استنتاج أن الإجتهاد بقي مفتوحا ومزدهرا عند الشيعة على عكس السنة، وأهمية الإجتهاد وحريته أنه يمكننا من النظر بموضوعية وتجرد للمدارس الإسلامية والمذاهب وامكانية تحقيق التقارب وتخفيف التنازع[2] .

إن أهمية الإجتهاد أنه يفتح آفاق رحبة لتحقيق وحدة المسلمين ، كما أن الإجتهاد المقارن يمكننا من مقاربة الحالة السنية والحالة الشيعية[3]، ومن خلال ذلك معرفة الآخر والتقارب معه .

إنها متطلبات ضرورية ومعرفية ومنهجية، وهي من صميم مهام المفكرين والعلماء والرموز والنخب من الجانبين السني والشيعي، وهذا ضروري وحتمي لإزالة سوء الفهم وتقريب وجهات النظر والتواصل والتفاعل .

وفيما يتعلق بمسار التقارب الذي استمر عقود طويلة يمكن ذكر استراتيجيتين للتقارب، الأولى تم اقتراحها من منظمة **(LESESCO)** في سنة عام 2004م، والثاني تم اقتراحها من المجلس العالمي للتقريب بين المدارس الإسلامية في عام 2006 م، والمبادرتان تركزان على الحوار العلمي الرصين، والتبادل الثقافي بين العلماء المسلمين والباحثين والمؤسسات الإسلامية[4] .

لقد أصبح الحوار الإسلامي- الإسلامي وخصوصا بين الشيعة والسنة استراتيجية في الوقت الراهن، والحوار لا يهدف إلى تغيير آراء ومعتقدات الآخرين الإيديولوجية والمذهبية، وليس على حساب خصوصياتهم وإنما لتحقيق مصالحهم الحيوية وتحقيق التقارب[5] .

---

[1] - بودلال، مرجع سبق ذكره، ص. 269-278 .

[2] - Ali Abbas al-moussaoui , "le rapprochement des ecoles islamiques la liberte de l'ijtihad et la jurisprudence comparée ", le Débat , 11.(printemps 2012) , pp . 21 – 23 .

[3] - IBID , PP . 24 , 25 .

[4] -Ali mbarek ," le Dialogue islamo– islamique quel Défi? Du Dialogue ou Dialogisme " , le Debat , 01. (2009) , p . 111 .

[5] - IBID . PP . 99 – 105 .

إن مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية وخصوصا بين أهم هذه المذاهب على الإطلاق المذهب السني والمذهب الشيعي، والذي تم عقد العديد من التحضيرات والجلسات والمؤتمرات والورشات واللقاءات في أكثر من بلد اسلامي وعربي انتهى إلى فشل ذريع، وكل طرف يحمل الآخر مسؤولية هذا الفشل، ويتهمه بعدم الجدية والصدق والإرتهان إلى عوامل قومية ومذهبية وطائفية وسياسية واستراتجية ، وهناك الكثير من المفكرين وجهوا انتقادات لاذعة لهذا المشروع ، مثل المفكر المغربي يحي محمد الذي اعتبر مشروع التقريب بين المذاهب مشروع قاصر، ولا ينبني على أسس معرفية صلبة ورصينة ، وإنما على ظواهر سطحية لا تخدم التقارب بين الشيعة والسُنة، ويدعو محمد يحي إلى ضرورة طرح الفكر الديني بمنهجية جديدة تركز على الفهم الذاتي والحوار الذاتي قبل الحوار مع الآخر، ويدعو إلى البحث المنهجي الذي يتجاوز الإعتبارات المذهبية، حيث لا بد من التركيز على الشكل المنهجي لا الشكل المذهبي، وعوضا عن البحث المذهبي والذي يتحول إلى البحث عن الصراع الطائفي والعنف والتنازع، علينا أن نحول ذلك إلى صراع منهجي علمي نجني من ورائه مكاسب علمية ومعرفية .

إن العمل بالبحث العلمي والمنهجي هدفه تحويل التعدد المذهبي صوب العلم والمعرفة دون تقليد أو انغلاق وليس هناك مشكلة عندما يسود الخلاف المعرفي، لكن المشكلة هي في تحول الخلاف إلى خلاف عقائدي[1].

وإجمالا، للانتقال من صراع الحضارات الى حوار ضروري وحتمي بين الحضارات، يتعين البدء في حوار عميق داخل المنظومة الاسلامية لتطبيع العلاقات بين المذاهب والفرق الاسلامية ووقف الحرب الأهلية الدائرة داخل الاسلام، وخصوصا بين الشيعة والسنة، ومنها الإنتقال للدائرة الإنسانية الشاملة بمصداقية ونموذج قابل للتصدير والإقتداء وإنجاح حوار الحضارات من منطلق وأرضية صلبة ومتوازنة.

[1] - يحي محمد ، مشكلة الحديث السنى والشيعى (الدار البيضاء: افريقيا للنشر،2014) ، ص ص.383 -392 .

خلاصة عامة واستنتاجات:

فإنه في ضوء ما ورد في محاور المطبوعة نخلص الى خلاصات عامة واستنتاجات كالآتي:

اولا: يوجد شبه اتفاق بين الباحثين والمهتمين بالدراسات الدينية أن الهوية الدينية هي أعمق الهويات وأكثرها تأثيرا في مختلف مجالات الحياة الانسانية.

ثانيا: من الناحية العملية-الممارستية تثبت أن العامل الديني في العلاقات الدولية يوظف لتحقيق أهداف سياسية وأجندات قوى اقليمية ودولية ومخططات استراتيجية تتجاوز بكثير الجانب الروحي للدين ومثاليته وروحيته.

ثالثا: توظيف واستعمال الدين سياسيا أدى الى ظهور التطرف والتعصب والارهاب واندلاع نزاعات اقليمية ودولية، وأثر بشدة على ديناميات السياسات الاقليمية والعالمية.

رابعا: صدام الحضارات وحوار الحضارات أطروحات نتاج علب تفكير ومراكز أبحاث تعمل بشكل ممنهج وممول لخدمة قيم ومصالح وسياسات واستراتيجيات قوى دولية وإقليمية .

خامسا: العامل الديني يمكن أن يكون عامل للتكامل والتعاون والتنسيق والتحالف إقليميا ودوليا، كما يمكن أن يكون عامل توتر وصراع وتنازع وتناحر وحروب واقتتال.

سادسا: الباحث في المحاضرات وعناصر المقياس عمق التحليل وربط البعد الديني بمستجدات العلاقات الدولية و السياسة العالمية والعديد من المتغيرات والمفاهيم وخاصة التعصب والتطرف والارهاب الدولي والنزاعات الاقليمية والدولية، وذلك لاستفاء مستهدفات المقياس.

سابعا: يتعين تشجيع الحوار والتقارب داخل الدائرة الإسلامية والإنتقال بعدها من موقع قوة وثقة لحوار بين الحضارات كفيل بتحصين الإنسانية من نزاعات وصراعات وحروب ومآسي مدمرة.

قائمة المراجع :

الكتب باللغة العربية:

1. ابراهيم فرهارد ، الطائفية و السياسة في العالم العربي : نموذج الشيعة في العراق (القاهرة : مكتبة مدبولي، 1996) .
2. أبو الفضل منى ، ومصطفى نادية ، العلاقات الدولية : البعد الديني والحضاري (دمشق: دار الفكر، 2008).
3. بشارة عزمي ، الدين والتدين في سياق تاريخي: الجزء الأول الدين والتدين (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط.02 ، 2013).
4. البغدادي أحمد ، تجديد الفكر الديني : دعوة لإستخدام العقل (دمشق، دار المدى للثقافة والنشر،1999) ،
5. بلهول نسيم ، في العمق الصهيوني للقوة الإيرانية : سراب القوة (الجزائر : ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2004) .
6. ربيع حامد ، نظرية السياسة الخارجية (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، غياب سنة النشر)
7. الرحموني محمد ، الدين والايديولوجيا: جدلية الديني والسياسي في الإسلام وفي الماركسية (بيروت : دار الطليعة، 2006).
8. الشايب طلعت ، مترجما، صدام الحضارات : إعادة صناعة النظام العالمي(القاهرة، دار سطور،1997)، ص.10.
9. صعب أديب ، الأديان الحية نشوؤها و تطورها (بيروت: دار النهار للنشر، ط.2 ، 1995).
10. صعب أديب ،المقدمة في فلسفة الدين(بيروت : دار النهار للنشر،1994)،.
11. عبد الرحمان رحاب ، تحليل الخطاب السياسي للحركتين الاسلاميتين في السودان وتركيا 1989-2009 ، مداخلة منشورة في كتاب جماعي لمؤتمر الثقافة ودراسات الشرق الاوسط، للمؤتمر العربي التركي الاول للعلوم الاجتماعية، فيفري 2012، انقرة تركيا.

12. عبد الشافي عصام ، البعد الديني في العلاقات الدولية : الماهية والتأثير(الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية،2014).
13. عودة جهاد و النجار محمد أحمد ، صراع قيم النظرية السياسية بين إيران و تركيا والسعودية (القاهرة ، المكتب العربي للمعارف ، 2017).
14. غليون برهان ، المحنة العربية الدولة ضد الأمة (بيروت:المركز العربي للأبحاث والدراسات ، ط4،2015).
15. غليون برهان ، نظام الطائفية: من الدولة الى القبيلة(بيروت، الدار البيضاء: المكز الثقافي العربي، 1990) .
16. الفراهيدي الخليل بن أحمد (718م-789م) عالم عربي، عاش في القرن الأول الهجري، مؤسس علم العروض،ساهم بفاعلية واقتدار في علم النحو، وهو صاحب كتاب : العين أول معجم في اللغة العربية ، من تلامذته علماء كبار كسيبويه والأصمعي والكساني وغيرهم كثير.
17. كوثراني وجيه ، إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في الدولة اللبنانية: من لبنان الملجأ الى بيوت العنكبوت (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
18. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، المجلد الأول(بيروت : المؤسسة العربية ، للدراسات والنشر،1983).
19. مجموعة مؤلفين، المسألة طائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1،2017).
20. محمد جابر الأنصاري ، العالم والعرب سنة 2000 (بيروت: دار الآداب، 1988)
21. محمد يحي ، مشكلة الحديث السني والشيعي (الدار البيضاء: افريقيا للنشر،2014).
22. المصباحي محمد ، الدين و السياسة من منظور فلسفي (الدار البيضاء : مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات و العلوم الإنسانية و منشورات عكاظ ، 2011).
23. مصطفوي محمد ، الدين والأسطورة : دراسة مقارنة في الفكر الغربي والإسلامي (بيروت : مؤسسة الإنتشار العربي، 2014) .
24. مني أبو الفضل، ونادية مصطفى، العلاقات الدولية : البعد الديني والحضاري (دمشق: دار الفكر، 2008
25. هالم هاينس مؤلفا، (كبيجو محمود ، مترجما)، الشيعة (بيروت: الوراق للنشر المحدودة ،2011)

26. هاليداي فرد ، مؤلفا ، (مستجير محمد ، مترجما) ، الإسلام و خرافة المواجهة : الدين والسياسة في الشرق الأوسط (القاهرة : مكتبة مدبولي، 1997).
27. ياسين عبد الجواد ،الدين والتدين : التشريع والنص والإجتماع (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،ط.2، 2014).

الأطروحات والمذكرات الجامعية :

1. بودلال بشير ، البعد الديني في العلاقات الايرانية العربية منذ 1979، أطروحة دكتوراة غير منشورة (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية، 2018) .
2. عبد العظيم زينب ، "الإقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، 1981-1991 "، أطروحة دكتوراه (جامعة القاهرة : كلية العلوم السياسية والإقتصاد ، 1994).
3. علي لكحل،"العامل الديني في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2000)
4. العيدي موسى ، "السياسة الخارجية للجزائر تجاه افريقيا 2000 ـ 2010 "، أطروحة دكتورة غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016).

قساس يونس ، " أثر البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية 2000 ـ2008"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسة والإعلام،2008).

الكتب باللغة الأجنبية:

1. charles taliaferro , paul j , griffiths , philosophy of religion om mthology (london , black well , 2003) .

الدوريات باللغة الاجنبية:

1. Ali Abbas al-moussaoui , "le rapprochement des ecoles islamiques la liberte de l'ijtihad et la jurisprudence comparée ", le Débat , 11. (printemps 2012)
2. Ali mbarek ," le Dialogue islamo– islamique quel Défi? Du Dialogue ou Dialogisme " , le Debat , 01. (2009)
3. victoria s . harrison ,religion and moderm thought (london : scm press,first published, 2007).

من مواقع الإنترنت :

1. عبد الشافي عصام ، " البعد الديني في العلاقات الدولية : قراءة مفاهيمية " ، موقع مشاهد 24 ، تم الإطلاع يوم 06 ماي 2016 في:

http://machahid24.com/etudes/77607.html

2. حمد محمود صدفة ، " التطور التاريخي لوجود الدين في العلاقات الدولية " ، موقع أكاديميا ، تم الإطلاع في 06 ماي 2016 في :

www.academia.edu/4097083/التطور_التاريخي_لدور_الدين_في_ا...

3. المنصوري حميد ، " الدين في العلاقات الدولية " موقع بحوث ، تم الإطلاع يوم 06 ماي 2016 في :

http://bohothe.blogspot.com/2009/05blog_pot_09.html